مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، د. سمير عوض، أيوب مصطفى

جهاد حرب، عائشة مصطفى، علاء لحلوح

دائـــرة السـياسة والحـكم

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنـزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

أعضاء فريق العمل

د. خليل الشقاقي: مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج عام ١٩٨٥. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، مراجعة فلسطينية أولية** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

د. سمير عوض: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت من عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، تخرج عام ٢٠٠١. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي وعملية تعزيز الديمقراطية.

أيوب مصطفى: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة اليرموك في الأردن، تخرج عام ١٩٩٠. شارك في العديد من استطلاعات الرأي العام المحلية والإقليمية.

جهاد حرب: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تخرج عام ١٩٩٩. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **الإصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

عائشة مصطفى أحمد: ملتحقة في برنامج الماجستير في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان في جامعة City University بلندن، تحمل درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت عام ٢٠٠٠. لها العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

علاء الحلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بير زيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي.

قائمة المحتويات

تمهيد	٩
الفصل الأول: المنهجية	١٣
الفصل الثاني: النتائج	٣٣
الفصل الثالث: المقارنات	٥١
التوصيات	٨٥
ملحق رقم (١): طرق احتساب المقياس الديمقراطي	٨٧
ملحق رقم (٢): نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤	٩٥
ملحق رقم (٣): جدول بعلامات المؤشرات الخمس وأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة	١٠٩

قائمة الجداول

جدول رقم (١):	علامات مقياس الديمقراطية حسب المؤشرات	٣٨
جدول رقم (٢):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)	٤٥
جدول رقم (٣):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)	٤٦
جدول رقم (٤):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج	٤٨
جدول رقم (٥):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)	٥٠
جدول رقم (٦):	علامات المقياس في القراءات الخمس	٥٣
جدول رقم (٧):	علامات المؤشرات في القراءات الخمس	٥٦
جدول رقم (٨):	علامات التصنيف الأول في القراءات الخمس ومعدلها	٨٠
جدول رقم (٩):	علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس ومعدلها	٨١
جدول رقم (١٠):	علامات التصنيف المزدوج في القراءات الخمس ومعدلها	٨٢
جدول رقم (١١):	علامات التصنيف الثالث في القراءات الخمس ومعدلها	٨٤

قائمة الأشـــكال

شكل رقم (١):	التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٤
شكل رقم (٢):	توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات	٢٥
شكل رقم (٣):	التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٦
شكل رقم (٤):	توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	٢٧
شكل رقم (٥):	التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد).	٢٨
شكل رقم (٦):	توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات	٢٩
شكل رقم (٧):	التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد).	٣٠
شكل رقم (٨):	توزيع أوزان المقياس حسب القيم	٣١
شكل رقم (٩):	متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس	٤٦
شكل رقم (١٠):	متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس	٤٧
شكل رقم (١١):	متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس	٤٩
شكل رقم (١٢):	متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس	٥٠
شكل رقم (١٣):	بيان علامات المقياس في القراءات الخمس	٥٤
شكل رقم (١٤):	بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الخمس والمعدل	٦٠
شكل رقم (١٥):	بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الخمس والمعدل	٦١
شكل رقم (١٦):	بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الخمس والمعدل	٦٢
شكل رقم (١٧):	بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الخمس والمعدل	٦٣
شكل رقم (١٨):	بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الخمس والمعدل	٦٤

شكل رقم (١٩):	بيان علامات المؤشر الحادي عشر في القراءات الخمس والمعدل	٦٥
شكل رقم (٢٠):	بيان علامات المؤشر الثالث عشر في القراءات الخمس والمعدل	٦٦
شكل رقم (٢١):	بيان علامات المؤشر الثامن عشر في القراءات الخمس والمعدل	٦٧
شكل رقم (٢٢):	بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات الخمس والمعدل	٦٨
شكل رقم (٢٣):	بيان علامات المؤشر الرابع والعشرون في القراءات الخمس والمعدل	٦٩
شكل رقم (٢٤):	بيان علامات المؤشر الثامن والعشرون في القراءات الخمس والمعدل	٧١
شكل رقم (٢٥):	بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٢
شكل رقم (٢٦):	بيان علامات المؤشر الثالث والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٣
شكل رقم (٢٧):	بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٤
شكل رقم (٢٨):	بيان علامات المؤشر السادس والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٥
شكل رقم (٢٩):	بيان علامات المؤشر الثامن والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٦
شكل رقم (٣٠):	بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل	٧٧
شكل رقم (٣١):	بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات الخمس والمعدل	٧٨
شكل رقم (٣٢):	بيان علامات المؤشر الخامس والأربعون في القراءات الخمس والمعدل	٧٩
شكل رقم (٣٣):	مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الخمس	٨٠
شكل رقم (٣٤):	مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الخمس	٨١
شكل رقم (٣٥):	مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الخمس	٨٣
شكل رقم (٣٦):	مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الخمس	٨٤

تمهيـــد

يشكل هذا التقرير السنوي امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام ١٩٩٦ لدراسة وقياس أوضاع وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. انتجت الجهود الأولية هذه مجموعة من التقارير التي صدرت في كتابين عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حيث عمل آنذاك معظم أعضاء فريق العمل الحالي. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) ١٩٩٩ والثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ وقد شمل الكتابين أربعة قراءات مختلفة لأوضاع التحول الديمقراطي منذ إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ١٩٩٦.

يشمل التقرير الحالي قراءة لنتائج رقمية (كمية) لخمسين مؤشراً تم استخدامهم لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة، أي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وكانت القراءات السابقة قد اقتصرت على خمسة وأربعين مؤشراً. تم إدخال تعديلات أخرى إضافية هامة على المقياس الذي سمي سابقاً "المؤشر الديمقراطي في فلسطين". يتناول الفصل الأول من التقرير استعراضاً لهذه التعديلات والإضافات وشرحاً لمنهجية البحث.

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام. يتناول القسم الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات التي أدخلت على "المؤشر الديمقراطي" وللأسباب التي دعت إليها. أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع شرح لمغزاها بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني. يعرض القسم الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لإوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية. أما القسم الرابع فيشمل ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الخمسين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

شهدت فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مقارنة بالعام ١٩٩٩ الذي أجري فيه آخر تدقيق لأوضاع الديمقراطية في فلسطين، مجموعة من المتغيرات التي أثرت في تجربة التحول الديمقراطي في فلسطين سلبا في بعض جوانب البناء والحياة الديمقراطية في فلسطين وأخرى ايجابا. وشكلت انعكاسا لما تعرضت له الأراضي الفلسطينية منذ أذار ٢٠٠٢ من حصار وإغلاق واعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، والقتل المتعمد وتجريف الأراضي ومصادرتها وهدم المنازل.

فقد ارتفع معدلات البطالة، والفقر، وانخفض مستوى دخل الفرد نتيجة الإغلاق والحصار. وانخفض الاحساس بالأمن الشخصي وسيادة القانون نتيجة لتعرض المؤسسة

الأمنية الفلسطينية للدمار من قبل الاحتلال الإسرائيلي . كما تعطل تنفيذ أغلب القرارات الصادرة عن المحاكم بسبب عدم وجود قوة تنفيذية لتطبيق القانون . عانى المواطن الفلسطيني خلال الفترة الماضية من مجموعة من المظاهر السلبية والظروف الصعبة . لكن في الجانب الآخر كانت هناك بعض المؤشرات التي تدل على تحول ايجابي للمقياس الديمقراطي في فلسطين في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ ، في حين بلغ عدد السكان ٣,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٩ . وحصل تحسن في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس ، ونسبة المدرسين بالنسبة للطلبة ، وانخفض مستوى الأمية . فقد أصبح عدد المدارس ورياض الأطفال ٢٩٥٦ في حين كانت سابقاً ٢٦١٠ ، وانخفض عدد الطلبة لكل معلم إلى ٢٧,٣ بعد أن كانت ٢٩,٤ . كما انخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ذكورا واناثا على السواء فقد بلغت نسبة الأمية ٨ , ١٪ بشكل عام و٣,٧٪ بين الذكور و ١٢,٦٪ بين الاناث في عام ٢٠٠٣ ، في حين كانت سابقاً ١٣,٩٪ بشكل عام و ٧,٨٪ بين الذكور و ٢٠,٣٪ بين الإناث . وارتفع عدد المستشفيات إلى ٧٣ مستشفى مقارنة مع ٤٣ مستشفياً عام ١٩٩٩ ، كما ارتفعت عدد الأسِرة فيها إلى الضعف فمن ٢٤٥٥ سريراً عام ١٩٩٩ إلى ٤٩٧٩ سريراً عام ٢٠٠٣ .

أما على المستوى الاقتصادي ، فقد أظهر تقرير البنك الدولي الصادر في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ استمرار الشلل الاقتصادي بعد أربع سنوات من الانتفاضة وما رافقها من إغلاقات وحصار إسرائيلي خانق . انخفض دخل الفرد ، كما جاءت في تقرير البنك الدولي ، من ١٤٩٠ دولاراً في عام ١٩٩٩ إلى ٩٣٠ دولاراً في عام ٢٠٠٤ وارتفعت معدلات البطالة من ١٢٪ إلى ٢٧٪ خلال نفس الفترة . أما معدل الفقر ، (أي نسبة من يعيشون على أقل من دولارين يومياً) فقد تضاعفت من ٢٠٪ إلى ٤٨٪ ، أي أن عدد الفقراء قد بلغ ١,٧ مليون فرداً .

أما على مستوى ممارسات قوات الاحتلال ، فقد سقط ٦٢٧ شهيداً خلال عام ٢٠٠٣ في حين سقط ١٦ شهيداً في العام ١٩٩٩ . وبلغ عدد المعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي ٦٢٠٦ أشخاص عام ٢٠٠٣ ، بينما كان عدد المعتقلين ١٧٠٠ شخص في عام ١٩٩٩ . وهدمت قوات الاحتلال ٧٩٠ منزلاً ، مقارنة مع ٥٣ منزلاً هدمت في ١٩٩٩ . واستمرت سياسة مصادرة الأراضي في التزايد فارتفعت من ٤٨,٩٠٤ دونماً إلى ٦٠,٠٠٠ دونماً . وشهد عام ٢٠٠٣ تزايداً في عملية التوسع الاستيطاني من خلال البؤر الاستيطانية الجديدة أو توسيع المستوطنات وزيادة الوحدات السكنية فيها . إضافة إلى ذلك فقد أبعدت إسرائيل ٢٣ شخصاً من الضفة الغربية إلى قطاع غزة .

أما في مجال سيادة القانون والحفاظ على الأمن الشخصي. فقد الغيت محكمة أمن الدولة، وعُدّل القانون الاساسي، وأعيد تشكيل مجلس القضاء الأعلى وفقا لأحكام قانون السلطة القضائية. لكن فَقَدَ المواطن الفلسطيني إحساسه بالأمن الشخصي نتيجة حالة الفوضى والفلتان الأمني التي أصابت المجتمع الفلسطيني.

في مجال البناء المؤسساتي، شهد عام ٢٠٠٣ تقدما ملموسا في مجال البناء المؤسساتي واصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد استحدث منصب رئيس الوزراء، وتم بناء مؤسسة رئاسة وزراء، وفصلت مؤسسات مجلس الوزراء عن مؤسسات الرئاسة. كذلك تم توحيد كل موارد السلطة تحت إدارة وزارة المالية. وتم الحاق اجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني تحت مسؤولية وزير الداخلية. وشكلت لجنة مركزية للإنتخابات لتبدأ الإعداد لعملية الانتخابات.

شهدت نهاية الفترة التي يغطيها المقياس حدوث تطورات جوهرية على النظام السياسي الفلسطيني بوفاة رئيس السلطة الفلسطينية وانتقال السلطة بشكل سلس إلى من يليه في تحمل المسؤولية وذلك حسب ما تتطلبه بنود القانون الأساسي الفلسطيني. وقد تم تحديد كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ موعداً لإجراء انتخابات رئاسية وصدرت إشارات قوية عن السلطة الانتقالية حول نوايا إجراء انتخابات تشريعية في النصف الأول من ذلك العام.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الإعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير. كما يقدر الدور الذي لعبه د. سمير عوض في مرحلة رئيسية من إعداد هذا التقرير. كما يود المركز أيضا التقدم بالشكر الجزيل لكل من د. مضر قسيس ود. فيصل عورتاني لجهودهما في إنتاج القراءات السابقة ويعترف بفضلهما الكبير في بلورة المنهجية التي استخدمت في القراءات السابقة وفي هذا التقرير. كما يشير المركز إلى أن أجزاء محدودة من التقارير السابقة للمؤشر الديمقراطي قد تم الاحتفاظ بها في هذا التقرير كما كانت أو بعد إدخال تعديلات عليها. مع ذلك، فإن فريق العمل وحده يتحمل المسؤولية الكاملة عن أية أخطاء في المنهجية أو نقص في المعلومات في هذا التقرير.

خليل الشقاقي
مدير المركز

الفصـــل الأول

المنهجية

يهدف هذا العمل إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقمياً في أوضاع خمسين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخمسين سنوياً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية الداخلية بإيجابياتها وسلبياتها. يتناول هذا القسم من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل التابع للمركز في اختيار المؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذرا كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيدا عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

(١) مؤشرات مقياس الديمقراطية

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية تم اختيار ٥٠ مؤشرا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين لمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطي لكل مؤشر ١٠٠٠ علامة وتحددت لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم تم منح كل مؤشر وزنا محددا في المقياس. وتم حساب المقياس بالتالي عبر أوزان هذه المؤشرات. وتم تقدير الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام ١٩٩٦ بناء على تقديرات فريق البحث وعلى استطلاع لآراء

نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي وآخرين . وفي عام ٢٠٠٤ قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديره للتجربة السابقة . لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درج عالية من الأهمية) . ويتشكل الوزن المحدد للمؤشر من معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء وبناء على تقديرات فريق العمل .

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون . يفحص كل مؤشر بشكل كمي أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارين : يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم ، وناظما لعلاقات السلطة بالمجتمع ، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان ، وباعتبارها كذلك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني . ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبيا ، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد ، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية . والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين ، والتي يأتي في مقدمتها :

١ - تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية .

٢ - مساعدة ، حيث يمكن ذلك ، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد ، على أداء مهماتهم ، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها ، كما روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع .

٣ - وضع منهجية تجريبية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كميا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة* .

* للإطلاع على كيفية احتساب العلامات ، أنظر الملحق رقم (١) في نهاية هذا التقرير .

وتوخى فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد كما وتوخى أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوخي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات المدنية والسياسية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجما أكبر من غيرها (٦٨٪) نظرا لطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ولأن الانعكاس الأوضح لعملية التحول نحو الديمقراطية يكون أكثر بروزا في هذا المجال.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة عشوائية بالضرورة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك، مثلما هو الأمر في اغلب الأبحاث المتعلقة بالمجتمع. بيد أنه تم توخي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولا: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانيا: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثا: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن عشوائية المؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيبا بحثيا. فعشوائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها عشوائية لأنها لا يمكن أن تكون "موضوعية" لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئيا على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما

عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم فريق العمل، ولاضطرار أعضائه لتحديد "نقاط القطع" في عدد من الحالات وفقا لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاعتها على درجة معروفة من العشوائية.

مصادر المعلومات:

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على أشكال مختلفة من الوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملمة متعمدين الاستناد، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر. اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية:

١) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها.
٢) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية.
٣) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال ومؤسسات مهنية أخرى.
٤) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس.

(٢) مفهوم الديمقراطية

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية. إن قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يحتم علينا التركيز على تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أسياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها. وهي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو نمطا ثقافيا فقط، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها:

١. الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه، وغير ذلك.
٢. مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى.
٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه.
٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيدات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيما ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خيارا لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، إقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنـزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، وضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار دولة القانون والمؤسسات على إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وفي بلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء المشاركة بشكل مباشر أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعلم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية السياسية والحزبية والفكرية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها السلطة الوطنية وقوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، وراهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبئة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

(٣) تعديلات على "المؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. لكن بعد مرور عدة سنوات على تجربة "المؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءاً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق البحث أن هناك حاجة ملموسة للتركيز في "مقياس الديمقراطية في فلسطين" على أمور خمسة:

(١) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس **درجة المأسسة** في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة ١٤ مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "المؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق البحث إعطاء وزن عال نسبياً لهذه القيمة الديمقراطية بلغت ٢٥٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.

إن المأسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ابتدءاً من التقرير المعروف باسم تقرير روكار، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقوية هذه المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ مايو (أيار) ٢٠٠٢.

(٢) هناك حاجة للتركيز على القواعد الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل بين السلطات والحقوق السياسية والمدنية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنّف المؤشرات إلى تلك الدالة على الوسائل" والأخرى الدالة على "الممارسات"، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضمن الفصل بين السلطات والمساءلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة.

إن من الضروري الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات كان قد رفض لفترة بلغت خمس سنوات (بين ١٩٩٧-٢٠٠٢) التوقيع على القانون الأساسي الفلسطيني. وقد شكل هذا تهديداً جوهرياً لعملية التحول الديمقراطي برمتها، ليس فقط لأن السلطة التنفيذية تعدت بذلك على الصلاحية التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل أيضاً لأنها بذلك خلقت حالة من الغموض حول كافة القواعد الدستورية المعمول بها في السلطة وذلك لوجود تعددية وتناقضات دستورية في الإرث القانوني الفلسطيني منذ الحكم العثماني.

(٣) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثر النظام السياسي بطبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. لقد اتضحت خلال العقد الماضي وخاصة خلال السنوات الأربعة الماضية الأهمية البالغة للمساعدة المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ليس فقط للمشاريع الإنمائية بل أيضاً لدفع رواتب العاملين في القطاع العام. لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساعدات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للسلطة. لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقائمة يقيس حجم المساعدات الخارجية ويقارنها بالمصادر الداخلية للميزانية.

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمصالح والتزامات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجاوب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني. أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب

ورسوم وجمارك يدفعها المواطن مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستجد نفسها أكثر استعداداً لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها . كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة ، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بالطريقة التي يريدها فيزيد من مشاركته في العمل السياسي .

(٤) هناك حاجة للتركيز على حكم القانون كقيمة أساسية من قيم التحول الديمقراطي ، فقد أظهرت السنوات الأربع الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون . وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بقضايا هي في صلب حكم القانون ، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام المحاكم ، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام . كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم الواردة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشراتها الخمسة على ١٥٪ من قيمة علامة المقياس .

(٥) هناك حاجة في مطلع عملية التحول الديمقراطي لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحتياجات الأمن مقارنة بتلك المخصصة لاحتياجات الصحة والتعليم . وكان "المؤشر الديمقراطي" قد أظهر اهتماماً واضحاً بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة والصحة والتعليم من جهة أخرى . لهذا ارتأى فريق البحث ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمصروفات الأمنية . إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية وخاصة استمرار العنف وفشل المفاوضات في التوصل لحل دائم قد جعل من مسألة المصروفات الأمنية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرص التحول الديمقراطي .

كما قمنا بإدخال تعديلين آخرين في المؤشرات وتصنيفاتها . تناول التعديل الأول إلغاءاً للمؤشر رقم (٩) في "المؤشر الديمقراطي" وهو المؤشر المتعلق بعدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين ، وقد تم إلغاؤه لاعتقاد فريق العمل أنه لم يعد له دلالة على عملية التحول الديمقراطي . وتناول هذا التعديل أيضاً دمجاً للمؤشرين ٢١ و٢٢ في "المؤشر الديمقراطي" ليصبحا مؤشراً واحداً ، ويتعلق الاثنان بإجراء انتخابات عامة ومحلية في موعدها القانوني . كذلك قمنا بدمج المؤشرين ٢٨ و٣٢ في مؤشر واحد ، ويتعلق الاثنان باعتقاد الجمهور بوجود فساد في أجهزة السلطة وبعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة .

أما التعديل الثاني فتناول التصنيفات. قمنا أولاً بإعادة تصنيف العديد من المؤشرات من جانبين رئيسيين. ثم إعادة تصنيف العديد من مؤشرات الوسائل وسميناها مؤشرات ممارسات. فمثلاً لم تعد التعيينات والإقالات دالة على مؤشر وسائل وإنما على مؤشر ممارسة. وكذلك الحال بالنسبة لتقييم الناس لحرية الصحافة والتسرب من المدارس ونسبة الأمية وعدد المجالات التي يتوجب فيها على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن حيث أصبحت كلها ضمن الممارسات. كذلك أعدنا تصنيف العديد من المؤشرات ضمن إعادة نظر واسعة في التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية حيث تقلص العدد من ثمانية إلى خمسة قيم وقد قمنا بدمج العديد من القيم السابقة وأضفنا قيماً جديدة وأعدنا تصنيف المؤشرات حسب القيم الجديدة.

(٤) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تمر في حالة تحول نحو الديمقراطية، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أننا قد أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة أمور ذات خصوصية فلسطينية.

(١) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التعايش ما بين سلطة وطنية واحتلال عسكري. إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما أن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة، ولهذا فإن بعض هذه الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية. فمثلاً، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها مؤشراً ذي مغزى لأنه يتأثر أولاً وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية.

(٢) إن الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هو أيضاً خاصية فلسطينية مرتبطة بطبيعة عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. أسهمت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الست الأولى من عمر السلطة وبأكثر من ذلك خلال السنوات الأربع الماضية. وقد شكلت هذه المساعدات، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة. إن من الصعب تقدير التأثير الذي يتركه ذلك في عملية التحول الديمقراطي، لكن من المرجح أنه كلما كان دور المواطن محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصة مشاركته السياسية أقل.

(٣) إن الظروف الفلسطينية الداخلية السائدة منذ أربعة أعوام هي ظروف غير اعتيادية، حيث تفتقد السلطة المركزية لاحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب النظام والقانون. تشكل هذه الظروف عبئاً على عملية التحول الديمقراطي حيث لا تستطيع سلطته ضمان أمن وسلامة المواطن الشخصية.

(٥) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث. لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع للوضع الديمقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي. كما يظهر شكل رقم (١) فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل خمسة ومؤشرات الممارسات خمسة وأربعين، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل ٠,٠٣٠١ فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات ٠,٠١٨٩ .*

شكل رقم (١): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

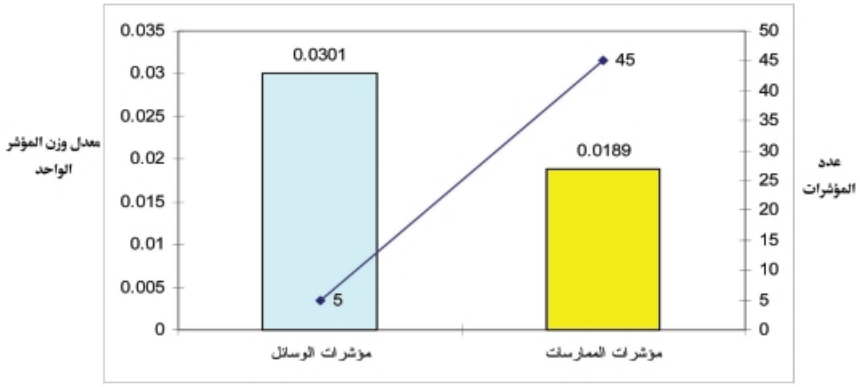

* يجدر الإشارة إلى أنه لو كانت أوزان المؤشرات متساوية لبلغ معدل وزن كل مؤشر ٠,٠٢ حيث أن عدد المؤشرات خمسين وقيمة المقياس القصوى ١٠٠٠ علامة.

تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس للدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات ديمقراطية. كمثال على ذلك، اخترنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري. لقد اكتفينا بالوسائل السياسية ولم نختر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل السياسية هي الأهم لإنجاح عملية التحول الديمقراطي فيما تكون الوسائل الأخرى ذات أهمية لغايات تعزيز الديمقراطية.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية. فمثلاً، نجد مؤشراً يقيس خروقات الدستور أو القانون الأساسي، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية، أو لقياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، أو عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات.

ويشير شكل رقم (٢) إلى الوزن المعطى لمؤشرات الوسائل (١٥٪) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (٨٥٪). إن الاهتمام الأكبر بالممارسات يعبر عن الشكوك السائدة لدى فريق البحث في القيمة الفعلية للقواعد الدستورية والقانونية، رغم أهميتها، مقارنة بالواقع على الأرض وخاصة في المراحل الأولى من عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي لأخر ديمقراطي.

شكل رقم (٢): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات

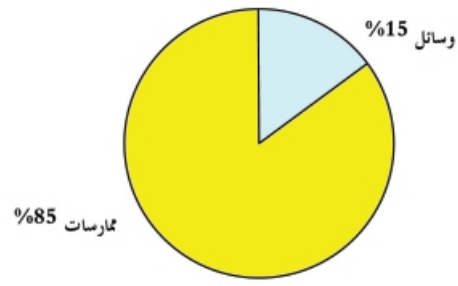

يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات : سياسية واجتماعية واقتصادية . وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية ، فإننا ندرك أهمية المجالين الأخرين وخاصة المجال الاجتماعي . كما يظهر الشكل رقم (٣) فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية ٣٢ ، والاجتماعية ١٥ ، والاقتصادية ٣ . وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية ٠,٠٢١٣ ، والاجتماعية ٠,٠١٦٣ ، والاقتصادية ٠,٠٢٥٢ .

شكل رقم (٣) : التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

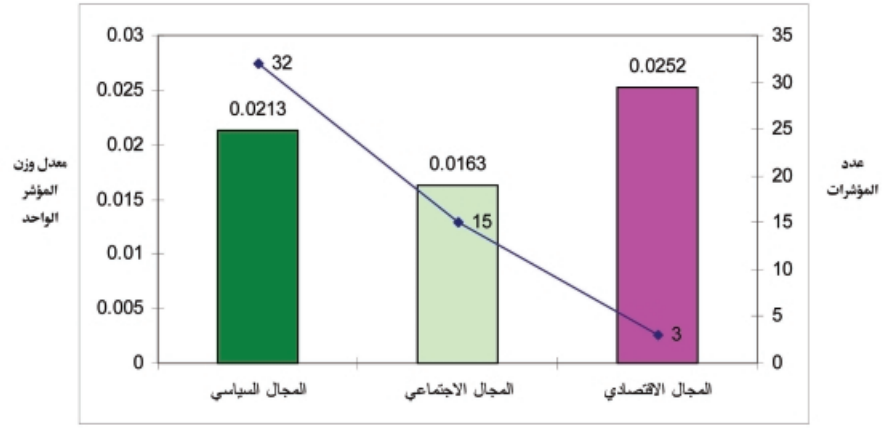

يظهر الشكل رقم (٤) أن ثلثي وزن المقياس مأخوذ من المؤشرات السياسية (٦٨٪) فيما تليها المؤشرات الاجتماعية (٢٤٪) وأخيراً الاقتصادية (٨٪) . إن اهتمامنا بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق البحث أنه نظراً للطبيعة الاجتماعية التقليدية والمحافظة للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغيرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطي وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو بارومتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية .

شكل رقم (٤): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

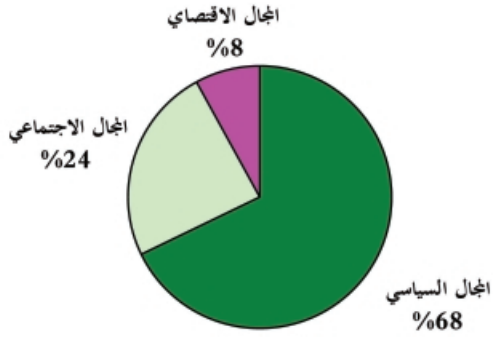

كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والممارسات. أنظر الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥) : التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

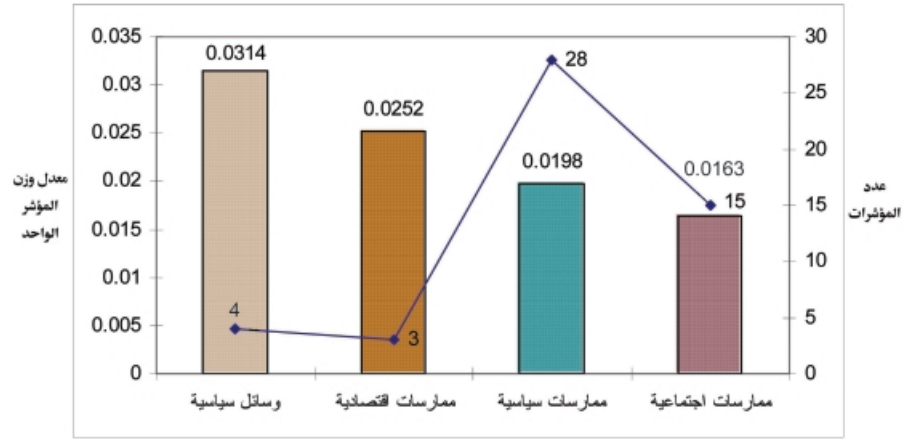

إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) : توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات

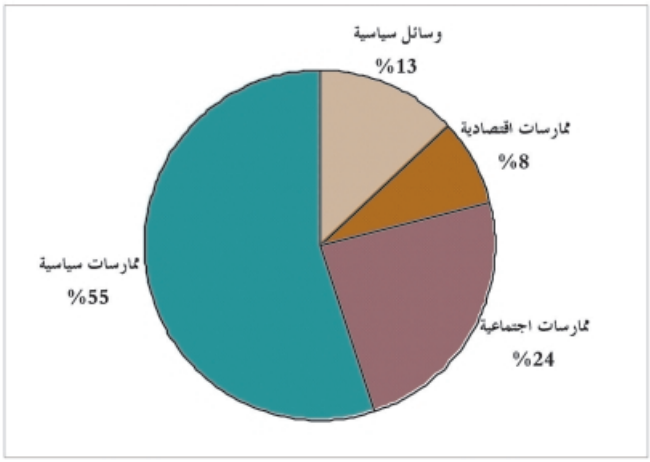

يقسم التصنيف الثالث المقياس كما يتضح من الشكل رقم (٧) إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كما يلي :

١ . المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٣ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٩٢ .

٢ . وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون الشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٤ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩ .

٣ . احترام الحريات المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠٢٢٢ .

٤ . حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٦٧ .

٥ . سيادة القانون ، مثل استقلال القضاء التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة ، ويبلغ عدد مؤشراتها ٥ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠ , ٠١٧٩ .

شكل رقم (٧) : التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

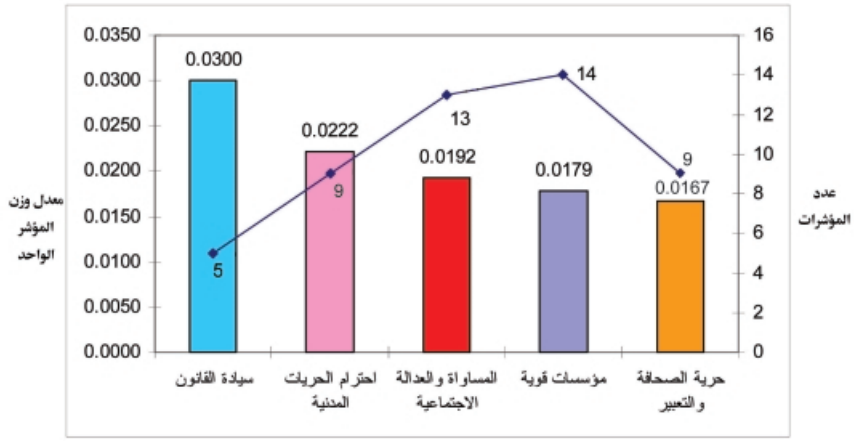

يظهر الشكل رقم (٨) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية وبالمساواة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الربع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (٢٠٪) في المرتبة الثالثة ، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على ١٥٪ لكل منهما .

شكل رقم (٨) : توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية

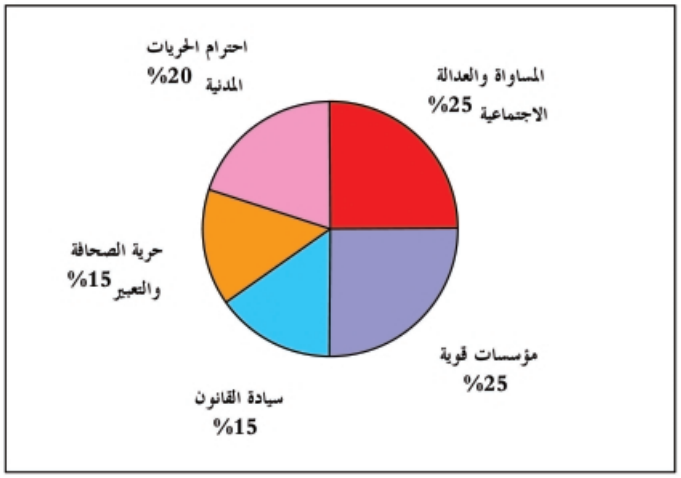

(٦) قراءة المقياس

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها . ولهذا السبب فان المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري . وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا انه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض . وسيصبح من الممكن استخدام هذا المقياس كمؤشر للحالة الديمقراطية في حال تبنيه في مجموعة من الدول بعد إجراء التعديلات الضرورية عليه، لكي يصبح مقياسا نسبيا يمكن من مقارنة حالة الديمقراطية في عدد من البلدان في ذات الوقت .

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ مرجعاً أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي . وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة .

ويمكن قراءة المقياس على عدة مستويات :

المستوى الأول : ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد .

المستوى الثاني : ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة . ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدما أو تراجعا .

المستوى الثالث : ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة ٥٠ حالة يتم قياسها وصولا إلى المقياس . كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب .

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط : فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي-اجتماعي-اقتصادي متحرك ومتغير . فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية) أو في مجال معين (في القطاع أو المجال أو القيمة) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية . إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية . لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغييرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية .

الفصـــل الثـانـي

النتـــائج

يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية. كما يحتوي على جدول تفصيلي بنتائج المؤشرات كافة. ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج. ويجد القارىء في الملحق رقم (٢) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بنيت عليها.

(١) الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

تظهر نتائج مقياس الديمقراطية في فلسطين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الملامح الرئيسية التالية:

١. حصل مقياس الديمقراطية في القراءة التي تغطي الفترة ١/ ١/ ٢٠٠٣-٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤ على علامة ٤٣٠.

٢. حصلت عشرة مؤشرات من أصل ٥٠ مؤشرا (أي ٢٠٪ من مجموع المؤشرات) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل خرق السلطة التنفيذية للدستور (القانون الأساسي)، واستقلال القضاء، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، ومشاركة المرآة في الانتخابات، واعتقال الناس دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم، واستخدام التعذيب في المعتقلات، وعدم ترخيص أحزاب سياسية، وشعور الناس بالأمان الشخصي، والبطالة.

٣. وحصلت تسعة مؤشرات (١٨٪) على علامات متدنية جدا (أقل من ٢٥٠) تتعلق بالأداء الرقابي للمجلس التشريعي، وبإطلاع الناس على مشاريع القوانين التي يتم تداولها في المجلس التشريعي، ومشاريع القوانين التي يقرها المجلس التشريعي ولا يعترض أو يصادق عليها رئيس السلطة الوطنية في المواعيد القانونية المحددة، وباعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم مقاضاتها، وبأداء السلطات المحلية، وباستخدام الواسطة، وبقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وبمطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية، وبالانتخابات داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية.

٤. وحصلت إثنا عشر مؤشرا (٢٤٪) على علامات متدنية (٢٥١-٥٠٠). تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة، وبصحف ومجلات المعارضة، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي، وبمشاركة المرأة في قوة العمل، وكذلك مشاركة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، وبأداء المؤسسات العامة، وبمشاركة الناس ببرامج ضمان اجتماعي، واعتماد الموازنة العامة على الدعم الخارجي، ومعدل الإنفاق في

الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنة مع المصروفات على الشؤون الأمنية، وبالوضع الديمقراطي في البلاد، وبحرية تشكيل الأحزاب، وبتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا.

٥. وحصلت ستة مؤشرات (١٢٪) على علامات متوسطة (٥٠١- ٧٥٠). تعلقت هذه المؤشرات: بالتأمين الصحي، وكثافة السكن، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وبالفصل بين السلطات والمساءلة، والبطالة بين الرجال والنساء، وبمحاكم أمن الدولة.

٦. وحصلت ثلاثة عشر مؤشرا (٢٦٪) على علامات جيدة (٧٥١- ١٠٠٠) تعلقت هذه المؤشرات باحترام حقوق الأقليات، وحرية إقامة محطات إعلامية، ومنح جوازات سفر، وبالسماح بدخول المطوعات من الخارج، وبزيارات السجون، والتسرب من المدارس، وبانضمام العمال والمهنيين إلى النقابات، وبمعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وبعدم مضايقة مؤسسات حقوق الإنسان، وبعدم منع المظاهرات والمسيرات، وبعدم منع صدور الكتب والمجلات، وبعدم منع نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام، وبتناسب الأجور بين النساء والرجال.

٧. الملفت للنظر أن أكثر من نصف المؤشرات (٣١ من ٥٠ أو ٦٢٪) حازت على علامات تتراوح بين صفر و ٥٠٠.

٨. بالنظر إلى المؤشرات حسب التصنيف الأول يتضح أن قطاع الممارسات حصل على درجة متدنية حيث بلغ متوسط علامة هذا القطاع الموزونة ٣٣٩، بينما حصل قطاع الوسائل على درجة جيدة بلغت ١٢٤٥ علامة موزونة. إن تجاوز العلامة الموزونة للألف درجة (وهي الدرجة القصوى) كما في هذا المثال من علامات الوسائل هو أمر ممكن إحصائياً بسبب إعطاء ذلك المؤشر وزناً في المقياس يفوق المعدل غير الموزون الذي يبلغ ٢٪ لهذا كلما أعطيُ المؤشر وزناً يفوق ذلك المعدل، كلما كان ممكناً لذلك المؤشر الحصول على علامة موزونة تفوق درجة الألف. نرى تكرار لهذا المثال عند الإشارة لمؤشرات وسائل أخرى مثل مؤشرات الوسائل السياسية. ويمكن تفسير ذلك بأن عددا من القوانين تلتزم بأسس الديمقراطية، إلا أن الممارسات السياسية لم ترق إلى المستوى نفسه. ويكون هذا الأمر طبيعيا في مراحل بناء النظام الديمقراطي، لكن الاستمرار في هذا الوضع يفقد القانون الأساسي والتشريعات الأخرى محتواها الديمقراطي. لذلك، من الضروري الانتباه إلى التطبيق الجوهري للتشريعات، والعمل على وضعها حيز التطبيق الفعلي، وعلى وجه الخصوص تلك المؤشرات التي حصلت على أدنى علامة في مجال الممارسة السياسية.

٩ . أظهرت المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تقاربا في العلامات "الوسطية" . فقد حصل المؤشر المتعلق بمجال الديمقراطية السياسية على ٤٤٩ علامة، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على ٣٦٢ علامة، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على ٥٥٨ علامة . تشير هذه النتائج إلى تدن للممارسة الديمقراطية في المجالات الثلاثة . وإذ يعزى تدن علامة المجال الاقتصادي إلى عوامل خارجية، فإن تدني علامة المجالين السياسي والاجتماعي تبدو مزعجة بدرجة أكبر . وتعطي النتائج حسب التصنيف المزدوج علامة عالية لمؤشر الوسائل السياسية (١٢٤٥ علامة) مقابل التراجع إلى أكثر من الثلثين لقيمة مؤشر الممارسات السياسية (٣٣٩ علامة) وهي نتائج تؤكد ما ذكرناه من أهمية إيلاء الديمقراطية السياسية اهتماما خاصا من جانب السلطة التنفيذية .

١٠ . تشير علامات التصنيف الثالث " القيمي" إلى أن أعلى علامة كانت لحرية الصحافة والتعبير (٦١١) لكن دون أن تصل إلى مستوى مطمئن، وبفارق مهم يجيء في المرتبة الثانية مجال سيادة القانون (٥٣٢ علامة)، وتبعه مجال المساواة والعدالة الاجتماعية (٤٦٩ علامة)، ومن ثم مجال احترام الحريات المدنية والسياسية (٤٤١ علامة) . وحظي " وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة" على أدنى العلامات (٢٣٣ علامة) . يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء عشرة سنوات على إنشاء مؤسسات السلطة الوطنية فإن قدرتها على الأداء مازالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد لإصلاحها .

(٢) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسين في المقياس تفاوتا شديدا في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات . ففي حين حصلت عشرة مؤشرات على علامة (١٠٠٠) وهي أعلى علامة غير موزونة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن عشرة أخرى حصلت على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، كما أن أكثر من ثلاثة أخماس المؤشرات الخمسين قد حازت على علامات متدنية (أقل من ٥٠٠ علامة) .

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (٢) في هذا التقرير .

جدول رقم (١) : علامات وأوزان المؤشرات

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	١٠٠٠	٢٥,٠٠	١٢٥٠,٠٠
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٢٥٠	٦,٢٥	٣١٢,٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	٥٠٠	١٧,٥٠	٨٧٥,٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠	١٧٥٠,٠٠
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٥	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	١٠٠٠	٢١,٥٠	١٠٧٥,٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات		ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠	٦٢٥,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٥	٣١٨	٧,٩٥	٣٩٧,٥٠
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٥	٢٦	٠,٣٩	١٩,٥٠
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢٦	٥٠٠	١٣,٠٠	٦٥٠,٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	١٠٠٠	١٠,٠٠	٥٠٠,٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	٢٦	٠,٣٩	١٩,٥٠
١٣	التسرب من المدارس	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٨	٨٠٠	١٤,٤٠	٧٢٠,٠٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٤٤٠	٥,٥٠	٢٧٥,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٣٣١	٦,٦٢	٣٣١,٠٠
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٩	٧٤٣	١٣,٧٥	٦٨٧,٣٨
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٥٢٦	١٦,٨٣	٨٤١,٦٠
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٣	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٦	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٢	٦٠٠	١٩,٢٠	٩٦٠,٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠	٦٢٥,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٣٧	٠,٣٧	١٨,٥٠
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٤	١٠٠٠	١٤,٠٠	٧٠٠,٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٥١٥	٧,٧٣	٣٨٦,٢٥
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٤٦٦	٦,٩٩	٣٤٩,٥٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٠٠	٨٠٠,٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢١	١٠٠٠	٢١,٠٠	١٠٥٠,٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	١٠٠٠	١٥,٠٠	٧٥٠,٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	١٠٠٠	١٨,٠٠	٩٠٠,٠٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٦	٢٣٥	٣,٧٦	١٨٨,٠٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٢	٣٦٣	٤,٣٦	٢١٧,٨٠
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٥٦	٠,٥٦	٢٨,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٠	٦٩١	٦,٩١	٣٤٥,٥٠
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٥٣	٩,٠٦	٤٥٣,٠٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٤٠٢	٤,٨٢	٢٤١,٢٠
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٨٧٤	١٠,٤٩	٥٢٤,٤٠
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٨٤	٠,٨٤	٤٢,٠٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٤٥٨	٤,٥٨	٢٢٩,٠٠
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٠	٠,٠٠	٠,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها فى المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٧٥٠	٢٥,٥٠	١٢٧٥,٠٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٣٤٠	٨,٥٠	٤٢٥,٠٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	١٠٠	١,٥٠	٧٥,٠٠
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٢	٢٥٠	٣,٠٠	١٥٠,٠٠
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٢٦٤	٨,٤٥	٤٢٢,٤٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٤	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	النتائج والمعدلات والمجاميع					١,٠٠٠	٤٤٧,٩٦	٤٢٩,٦٩	٤٢٩,٦٩
						مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات	علامة المقياس	

(٣) النتائج حسب التصنيفات

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير مؤشرات المقياس إلى تصنيفات ثلاث: حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيمة. كما أن هناك تصنيفا إضافيا مزدوجا يزاوج بين تصنيفي القطاع والمجال (الأول والثاني).

نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول للمؤشرات، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (١٢٤٥) قياسا بعلامة قطاع الممارسات (٣٣٩). يظهر الجدول رقم (١-٢) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٢): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع في المقياس	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	٥	١، ٣، ٤، ٦، ٤٤	%١٥	*١٢٤٥
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٤٥	٢، ٥، ٧، ٨- ٤٣، ٤٥-٥٠	%٨٥	٣٣٩

يظهر الشكل رقم (٩) أن معدل العلامات الدالة على الوسائل يفوق كثيرا المعدل العام للمقياس فيما يهبط معدل الممارسات عن معدل الممارسات عن المعدل العام للمقياس.

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٦ لمزيد من الإيضاح.

شكل رقم (٩) : متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

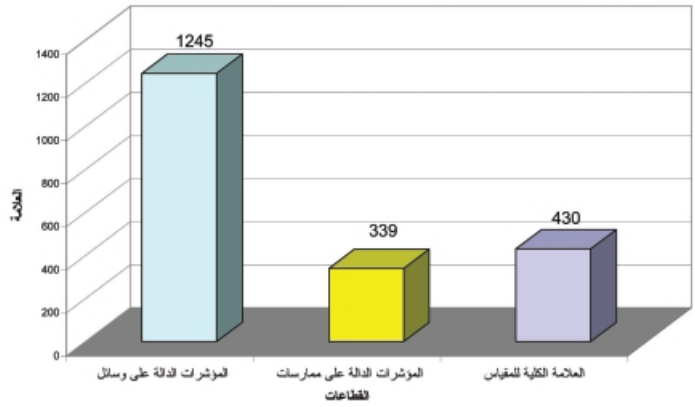

نتائج التصنيف الثاني (المجالات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب المجال، انخفاضا كبيرا للمجال الاجتماعي (٣٦٢) بينما بقيت علامات المجالين الاقتصادي والسياسي متدنية ولم ترق الى مرحلة الاستقرار، يظهر الجدول رقم (٣) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (٣) : متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
١	المجال السياسي	٣٢	٢-٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧-٤٨، ٥٠	%٦٨	٤٤٩
٢	المجال الاجتماعي	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	%٢٤,٥	٣٦٢
٣	المجال الاقتصادي	٣	١، ١٦، ٤٦	%٧,٥	٥٥٨

يظهر الشكل رقم (١٠) أنه بينما يفوق معدل علامات المجال الاقتصادي والمجال السياسي المعدل العام للمقياس، فإن معدل علامات المجال الاجتماعي تقل كثيرا عن المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (١٠): متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

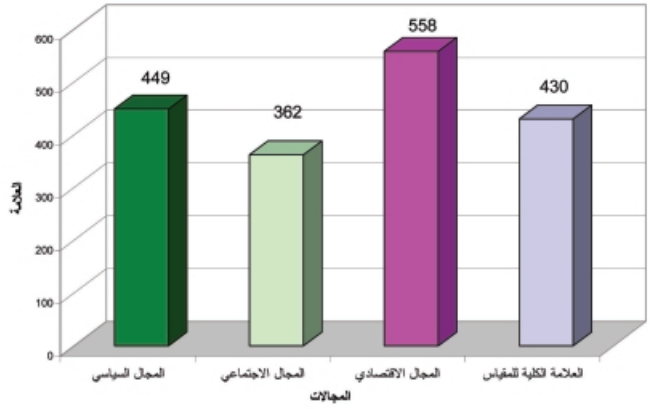

نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج للتصنيف الأول والثاني، أي حسب القطاعات والمجالات، حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (١٢٤٤) قياسا بعلامة قطاعات الممارسات السياسية (٣٣٦) والممارسات الاجتماعية (٣٦٢) والاقتصادية (٥٥٨). يظهر الجدول رقم (٤) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها. كما يظهر الشكل رقم (١١) علامة كل مجال مزدوج مقارنة بعلامة المقياس الكلية.

جدول (٤) : متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج

الرقم	المجالات المزدوجة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال مزدوج في المقياس	متوسط علامة كل مجال في المقياس
١	وسائل سياسية	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	%١٢,٥٥	١٢٤٤*
٢	ممارسات اقتصادية	٣	١، ١٦، ٤٦	%٧,٥٥	٥٥٨
٣	ممارسات اجتماعية	١٥	٩،١١ -١٣، ١٥،١٧،١٨ ، ٣٦-٤١ ، ٤٣، ٤٩	%٢٤,٤٥	٣٦٢
٤	ممارسات سياسية	٢٨	٢، ٥،٧، ٨، ١٠،١٢ -١٩، ٣٥ ، ٤٢، ٤٥ ، ٤٧، ٤٨، ٥٠	%٥٥,٤٥	٣٣٦

يظهر الشكل رقم (١١) أن معدل علامات الوسائل السياسية يفوق كثيرا المعدل العام للمقياس . لكن معدلي الممارسات السياسية والممارسات الاجتماعية تقلان عن المعدل العام للمقياس .

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٦ لمزيد من الإيضاح .

شكل رقم (١١): متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

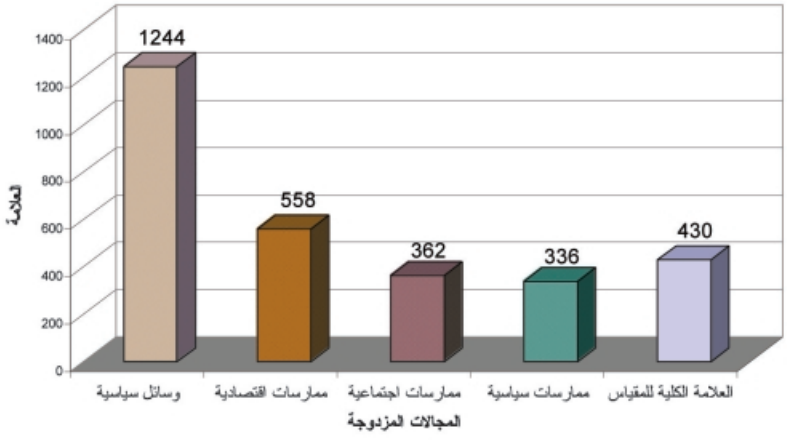

نتائج التصنيف الثالث (القيم)

توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، ضعفا شديدا لوجود مؤسسات عامة وقوية، في حين حصلت حرية الصحافة والتعبير على علامات "جيدة" مقارنة بالقيم الأخرى، يظهر الجدول رقم (٥) عدد وأرقام المؤشرات ومتوسط علامة كل قيمة في المقياس.

جدول رقم (٥) : متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

الرقم	القيم	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل قيمة في المقياس	متوسط علامة كل قيمة في المقياس
١	احترام الحريات المدنية والسياسية	٩	٣، ٤، ٩، ١٩، ٢٢-٢٤، ٢٦، ٢٨	%٢٠	٤٤١
٢	حرية الصحافة والتعبير	٩	٦-٨، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥	%١٥	٦١١
٣	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	١، ١٣-١٨، ٣٧-٤٠، ٤٣، ٤٩	%٢٥	٤٦٩
٤	سيادة القانون	٥	٥، ١٠، ٢٠، ٢١، ٣١	%١٥	٥٣٢
٥	وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة	١٤	٢، ١١، ١٢، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٤ ٤٨-٥٠	%٢٥	٢٣٣

يظهر الشكل رقم (١٢) أن معدلات علامات كافة القيم، ما عدا وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة، قد فاقت المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (١٢) : متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

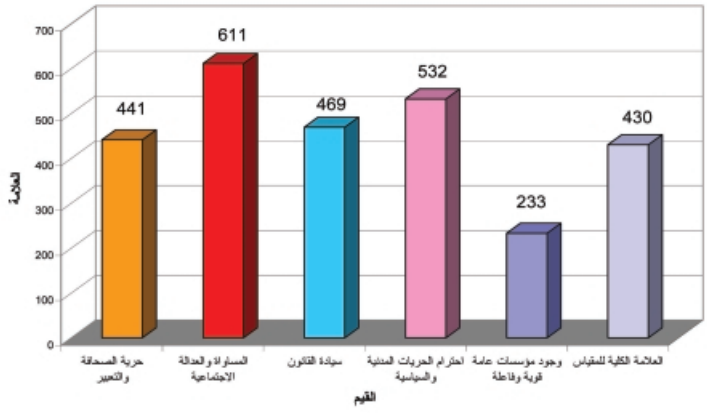

الفصـــل الثالث

المقارنات

يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة الحالية للمقياس مع نتائج القراءات الأربعة السابقة. يبدأ الفصل بمقارنة النتيجة النهائية لكل من القراءات الخمسة ثم يستعرض نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة. وفي قسم ثالث من الفصل يجد القارىء مقارنة بين التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءاته الخمسة. يجدر التنبيه هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها في القراءة الراهنة (الخامسة). لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزين كافة المؤشرات في القراءات الأربعة السابقة لتتوافق مع التوزين الراهن. يجد القارىء في الملحق رقم (٣) تفصيلاً كاملاً للوزنين القديم والجديد.

(١) علامات المقياس في القراءات الخمس

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات الخمس، ما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام. ورغم اقتراب علامة المقياس في القراءات الأربع لنقطة ٥٠٠ فقد جاءت علامة المقياس في القراءة الخامسة منخفضة جدا (٤٣٠ نقطة) وهو أدنى علامة حصل عليها المقياس في القراءات الخمس. وقد برز التراجع بشكل واضح في الضعف الشديد لمؤسسات السلطة الوطنية وفقا لنتائج المقياس حسب التصنيف القيمي. وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات الخمس على العلامات التالية:

جدول رقم (٦): علامات المقياس[١] في القراءات الخمس

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	تشرين أول ١٩٩٦- كانون ثاني ١٩٩٧	٥٦٣
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	شباط ١٩٩٧ – تموز ١٩٩٧	٥١٤
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	آب ١٩٩٧ –كانون الثاني ١٩٩٨	٤٩٥
علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة	شباط ١٩٩٨ – تموز ١٩٩٨	٥٢٦
علامة المقياس في القراءة الخامسة*	كانون ثاني ٢٠٠٣ – كانون أول ٢٠٠٤	٤٣٠

[١] في القراءات السابقة كان يطلق على المقياس مسمى المؤشر الديمقراطي.

* في مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقا للمنهجية المبينة في الفصل الأول.

شكل رقم (١٣) : بيـــان علامات المقياس في القراءات الخمس

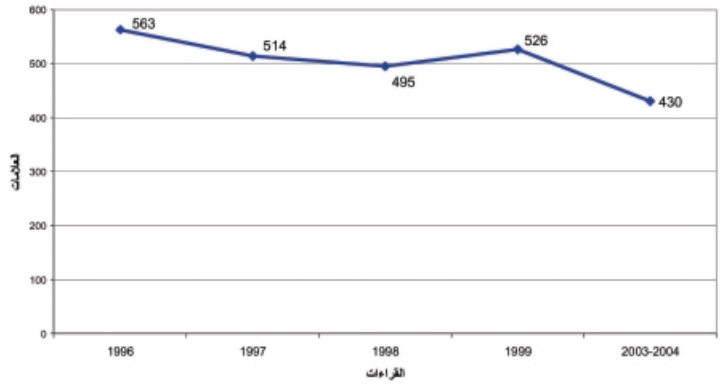

الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الخمس

١ . بقيت خمسة مؤشرات على حالها في القراءات الخمس من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم . واثنان حافظا على علامة (١٠٠٠) هما احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي، وحرية إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية . أما المؤشر الخامس الذي بقي على حاله يتعلق بمشاركة الناس في برامج ضمان اجتماعي مختلفة حيث لم يتم تحديث المعلومات منذ عام ١٩٩٦ وبقيت علامة المؤشر على ٤٤٠ .

٢ . ارتفعت تسعة مؤشرات في القراءة الراهنة إلى أعلى علامة (١٠٠٠) يمكن أن يحصل عليها مؤشر، وهي : نسبة إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم من مجمل دخلها، ونشر مواقف الأحزاب السياسية المعارضة في الصحف اليومية، والسماح بدخول المطبوعات من الخارج، ونسبة العمال المنتمين إلى النقابات العمالية والمهنية من قوة العمل، وعدم تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة، والسماح للمظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية، وعدم منع صدور كتب ومجلات في أراضي السلطة، ومنح جوازات السفر، والسماح بزيارة المعتقلين من قبل ذويهم . يعزى هذا التحسن في هذه المؤشرات، وهي جميعا تقع في قطاع الممارسات، إلى زيادة وعي موظفي السلطة، وإلى ضعف في مؤسسات السلطة خلال الانتفاضة .

٣ . ارتفعت علامات عشرة مؤشرات بنقاط متفاوتة في القراءة الخامسة عن العلامات التي حصلت عليها في القراءات الأربع السابقة وهي : ارتفاع في عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ، والتسرب من المدارس ، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث ونسبة المتحصلين على شهادات جامعية بين الجنسين ، وارتفاع عدد المؤمنين صحيا ، وكثافة السكن ، ومحاكم أمن الدولة ، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف ، وصحف المعارضة ، ومشاركة المرأة في قوة العمل ، وتناسب الأجور بين النساء والرجال . ويمكن أن يعزى هذا التحسن في هذه المؤشرات إلى درجة وعي المواطنين لأهمية التعليم والصحة والاعتراض على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة ، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية لإنهاء محاكم أمن الدولة .

٤ . في المقابل انخفضت علامات اثني عشر مؤشرا بشكل متفاوت وهي تلك المتعلقة بالرقابة البرلمانية ، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية ، وتقييم الناس لحرية الصحافة ، وإطلاع الناس على مشاريع القوانين التي تناقش في المجلس التشريعي ، واعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة والحالات التي تمت مقاضاتها ، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي ، وعدم المصادقة على مشاريع القوانين من قبل رئيس السلطة خلال المهلة القانونية ، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد ، واستخدام الواسطة في التوظيف ، ومشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في السلطة الوطنية والمنظمات غير الحكومية ، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء ، وأداء السلطات المحلية . تدل المؤشرات التي انخفضت على ضعف الممارسة الديمقراطية وضعف أداء المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة الوطنية .

٥ . وقد انخفضت علامات خمسة مؤشرات إلى علامة صفر وهي : عدم وجود معايير مكتوبة للتعيين في الجهاز القضائي ، وعدم إجراء انتخابات عامة ومحلية ، وحالات التعذيب في المعتقلات الفلسطينية ، وعدم منح رخص للأحزاب السياسية ، وارتفاع البطالة . وإذ يعزى انخفاض علامة المؤشر الأخير إلى ظروف الإنتفاضة ، فإن انخفاض المؤشرات الأخرى في ظل عملية الإصلاح الجارية في السلطة الفلسطينية تثير تساؤلات عديدة حول هذه العملية . أنظر الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) : علامات المؤشرات في القراءات الخمس

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	متوسط علامات القراءات الأربع	القراءة الخامسة ٢٠٠٣ -٢٠٠٤
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	٥٣٨,٥٠	١٠٠٠
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٥٠٠,٠٠	٢٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠,٠٠	٥٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٠٠٠
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٤٥٠,٠٠	٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٠٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	٦٩٨,٧٥	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٤٣٢,٧٥	٣١٨
٩	عدد المحامين	٨٥٠	٨٥٠	٧٠٠	٤٦٠		
١٠	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٥٨٧,٢٥	٢٦

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	متوسط علامات القراءات الأربع	القراءة الخامسة ٢٠٠٣ -٢٠٠٤
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٢٩٤	٢٩٤			١٤٧,٠٠	١٠٠٠
١٣	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٥٢٠,٥٠	٣٦
١٤	التسرب من المدارس	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٥٥,٠٠	٨٠٠
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٤٤٠	٤٤٠			٢٢٠,٠٠	٤٤٠
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٧٠٧	٧٠٧	٢٦٤	٢٦٤	٤٨٥,٥٠	٣٣١
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للصحة والشؤون الاجتماعية	٩٧٠	٩٧٠	٦٦٢	٦٦٢		
١٨	نسبة البطالة من قوة العمل	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٢٤٢,٥٠	٠
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٥٥٥,٥٠	٧٤٣
٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٤٠٨,٠٠	٥٢٦
٢١	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦,٠٠	٠
٢٢	دمج مع ٢١	٠	٠	٠	٠		
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠	٠
٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٥٠٠,٠٠	٦٠٠
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	٩٤٦,٥٠	١٠٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	متوسط علامات القراءات الأربع	القراءة الخامسة ٢٠٠٣ -٢٠٠٤
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٢٠٠	٠	٠	٠	٥٠,٠٠	٠
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٢٨٨,٠٠	٣٧
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	٩٧٥,٢٥	١٠٠٠
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٣٩٠,٥٠	٥١٥
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٢٣١	٠	٠	٥٧,٧٥	٠
٣٢	دمجت مع ٢٨	٠	٠	٠	٠		
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٣٩٢,٥٠	٤٦٦
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	٨٦٨,٧٥	١٠٠٠
٣٥	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	٧٣٢,٢٥	١٠٠٠
٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٧٨٧,٥٠	١٠٠٠
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	٧٢٥,٠٠	١٠٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	متوسط علامات القراءات الأربع	القراءة الخامسة ٢٠٠٣ -٢٠٠٤
٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٤٩٦,٧٥	٣٦٣
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	١٦١,٥٠	٥٦
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٨٨٩,٢٥	٦٩١
٤٢	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٣٩٧,٥٠	٤٥٣
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٥٦,٥٠	٤٠٢
٤٤	تناسب أجور النساء والرجال	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨١٤,٢٥	٨٧٤
٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٦٤٥,٥٠	٨٤

(٢) علامات المؤشرات في القراءات الخمس

وفيما يلي وصف لتغير العلامات في مؤشرات القراءات الخمس :

١ . نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

طرأ ارتفاع كبير في علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة . مع ملاحظة أن مصدر المعلومات قد اختلف في حين استندت القراءات الأربع الأولى على معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء ، فقد تم الاعتماد على نتائج استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وذلك بسبب عدم وجود معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء خلال هذه الفترة .

٢ . الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية .

طرأ انخفاض في القراءة الخامسة على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءات الأولى والثانية والرابعة ، ويعكس هذا تراجعاً في أداء المجلس التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية . يظهر الشكل رقم (١٤) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدله في تلك القراءات .

شكل رقم (١٤) : بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الخمس والمعدل

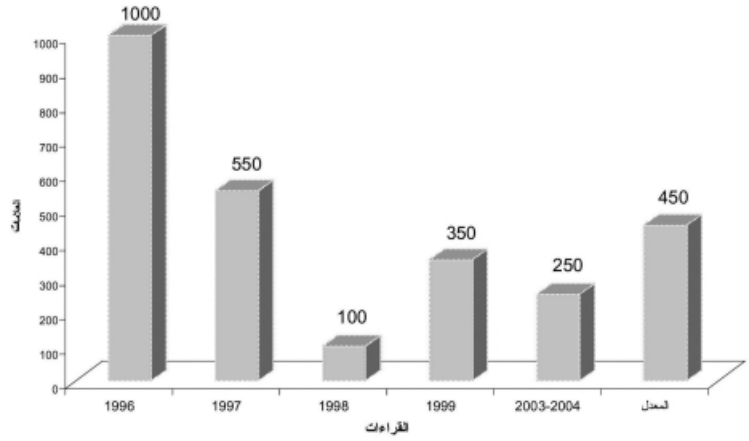

٣ . حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسة في القانون الأساسي وغيره من القوانين

بقيت علامة هذا المؤشر في القراءات الثلاث الأخيرة منخفضة بالمقارنة مع علامات القراءتين الأولى والثانية . ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي . إلا أن عدم قيام المجلس التشريعي بإقرار قانون أحزاب يفقد مشروع القانون الأساسي محتواه الديمقراطي ، وخفضت العلامة إلى ٥٠٠ .

٤ . احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في جميع القراءات .

٥ . التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

انخفضت علامة هذا المؤشر إلى أدنى علامة (صفر) يمكن أن يحصل عليها مؤشر في القراءة الخامسة . لتعكس الوضع الرديء للجهاز القضائي . (أنظر الشكل رقم ١٥) .

شكل رقم (١٥) : بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الخمس والمعدل

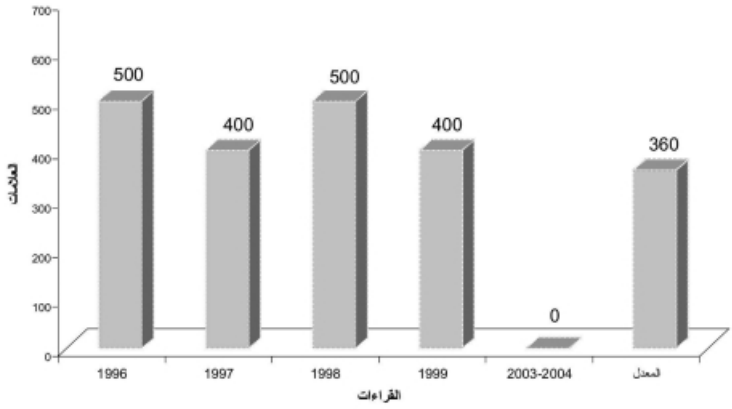

٦ . إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات الخمس .

٧ . عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

يظهر هذا المؤشر تحسنا في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرئيسية . ويعود ذلك لإعادة مكانة الحركات والأحزاب الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية هذا من جهة ولضعف المؤسسة الأمنية من جهة أخرى . (أنظر الشكل رقم ١٦) .

شكل رقم (١٦) : بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الخمس والمعدل

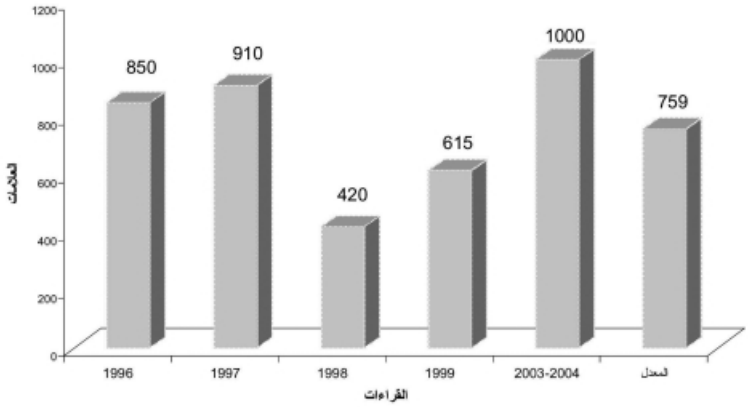

٨ . تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

انخفضت هذا المؤشر في القراءة الخمسة إلى أدنى علامة له (٣١٨)، وبالتالي حافظت على علامة متدنية (٣١٨-٤٥٩) في القراءات الخمس، وتعكس هذه العلامات الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد، الذي يكون ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية، وحالة الفوضى " الفلتان الأمني " . وبصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية، وأداة توعية يعد نقصا رئيسيا في الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي . الشكل رقم (١٧) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدله في تلك القراءات .

شكل رقم (١٧) : بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الخمس والمعدل

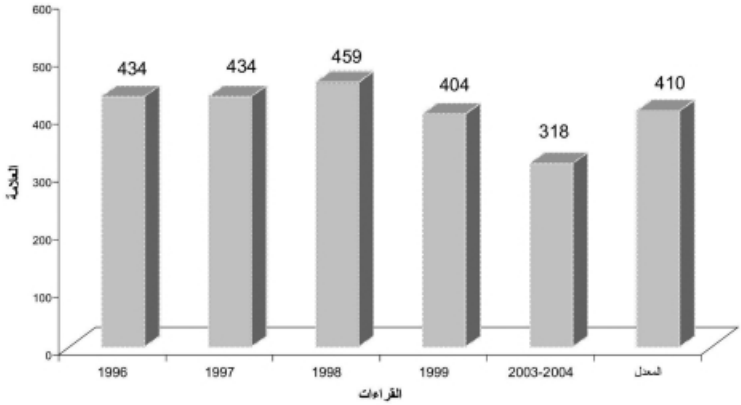

٩ . عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين

تم حذف هذا المؤشر في القراءة الخامسة في سياق التعديلات التي جرت على "المؤشر الديمقراطي" .

١٠ . عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

تدنت علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة بشكل كبير حيث وصلت الى (٢٦) علامة مقارنة مع العلامة التي حصلت عليها في القراءة الأولى، وقد يعود سبب هذا التراجع في أحد جوانبه إلى غياب الاهتمام بالسلطات المحلية وتأثيرها على حياة الناس فيها، وكذلك وجود عدد محدود من المواطنين الذين يتابعون قضاياهم أمام السلطات المحلية، وإتباع طرق أخرى للاعتراض وتسوية الخلافات مع السلطات المحلية . الشكل التالي يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدله في تلك القراءات .

شكل رقم (١٨) : بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الخمس والمعدل

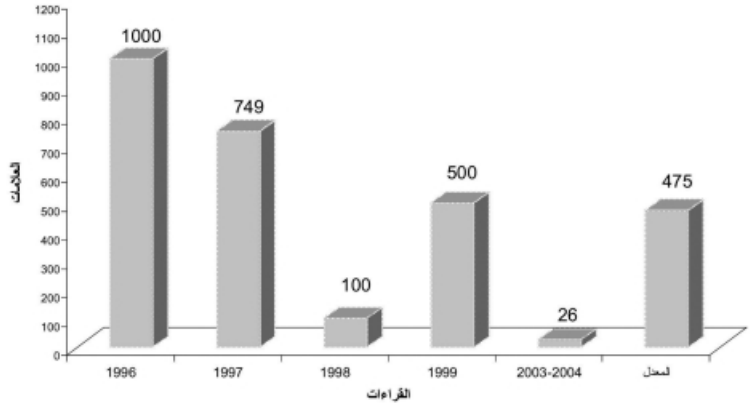

١١ . عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

رغم ارتفع عدد القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل في فترة القراءة الخامسة التي تقيس علامة هذا المؤشر عام ٢٠٠٣ ، إلا أنه بقي منخفضا ، وذلك بسبب إدخال تعديل على طريقة احتساب هذا المؤشر ، حيث قسم إلى جزئين : الأول لعدد القضايا أما محكمة العدل العليا والثاني لتنفيذ القرارات الصادرة من المحكمة وهي التي أثرت في نتيجة العلامة . وتشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الوعي لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان باللجوء إلى محكمة العدل العليا وأيضا ثقة الناس في هذه المحكمة ، وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة تؤثر بشكل كبير على الحقوق . أنظر الشكل رقم ١٩ .

شكل رقم (١٩): بيان علامات المؤشر الحادي عشر في القراءات الخمس والمعدل

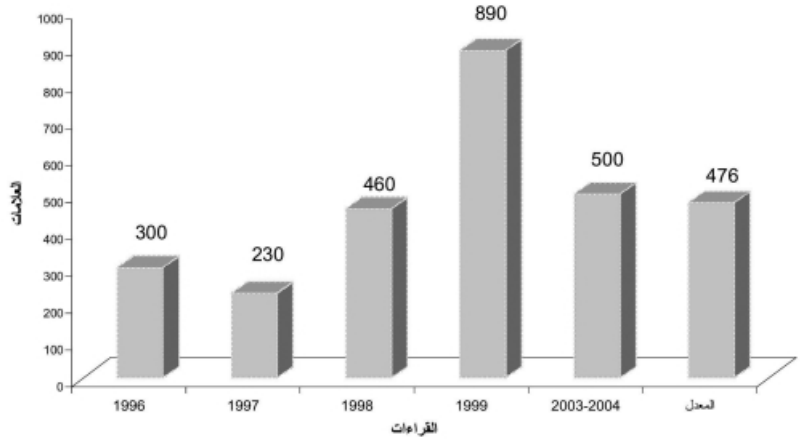

١٢ . نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

ارتفعت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة الخامسة فقد حصل على علامة (١٠٠٠) مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (٢٩٤) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القرئتين الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات). ويبدو أن هذا الارتفاع الحاد لم ينجم عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانبه إلى انخفاض عدد العمال نتيجة الإغلاقات والحصار ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وفي جانب ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية. وللحصول على المساعدات النقدية من خلالها.

١٣ . نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

تظهر العلامات التي حصل هذا المؤشر، الذي يشير إلى إطلاع الجمهور ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي، أن هنالك تراجع كبير في ممارستها من قبل المجلس التشريعي، واقتصار الصحافة على تغطية جلسات المجلس وعمله الرقابي. يظهر الشكل رقم (٢٠) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدله في تلك القراءات.

شكل رقم (٢٠) : بيان علامات المؤشر الثالث عشر في القراءات الخمس والمعدل

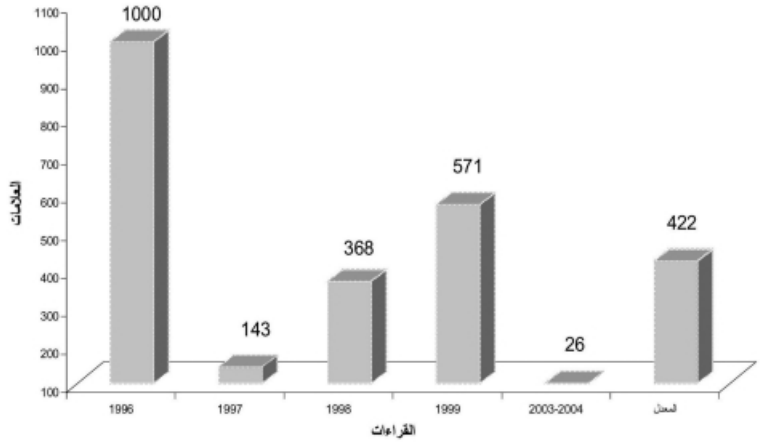

١٤ . التسرب من المدارس

تحسنت علامة المؤشر بشكل ظاهر (من ٥٦٠ إلى ٨٠٠) .

١٥ . نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

لم يحدث أي تغيير في علامة هذا المؤشر سواء انخفاضا أو ارتفاعا بسبب الاعتماد على المعلومات المتوفرة لهذا من المؤشر في القراءة الأولى وعدم توفر معلومات جديدة .

١٦ . نسبة الأمية بين الذكور والإناث ، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

طرأ على هذا المؤشر ارتفاع في العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءتين الثالثة والرابعة . ويبدو أن مصدر المعلومات اكتسبت أكثر صدقية في القراءات الأربع الأخيرة .

١٧ . نسبة الموازنة العامة المخصصة للصحة والشؤون الاجتماعية

تم حذف هذا المؤشر في القراءة الخامسة والاستعاضة عنه بأوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية .

١٨ . نسبة البطالة من قوة العمل

حصل انخفاض حاد في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الخامسة (٠) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر ما يدل على تدهور خطير في الوضع الاقتصادي الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢١) : بيان علامات المؤشر الثامن عشر في القراءات الخمس والمعدل

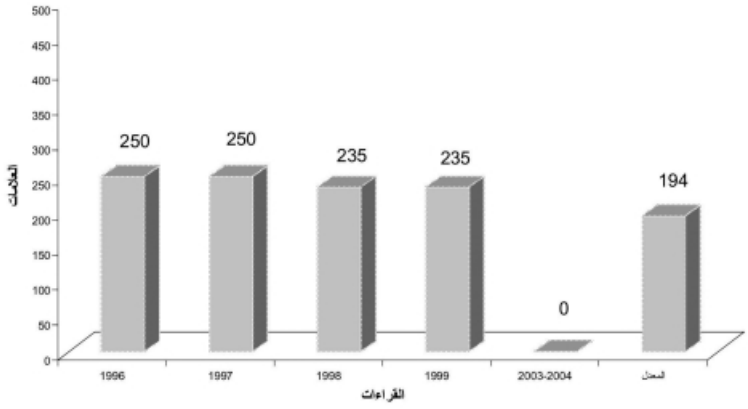

١٩ . نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

طرأ ارتفاع هام في علامات هذا المؤشر وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربعة ٥٥٥ إلى ٧٤٣ في القراءة الرابعة . وهذه العلامة لا يمكن البناء عليها في موضوع التأمين الصحي بقدر أن سوء الأوضاع الاقتصادية أحالت إلى زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق . الشكل التالي يظهر علامات المؤشر في القراءات الخمس ومعدله في تلك القراءات .

شكل رقم (٢٢) : بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات الخمس والمعدل

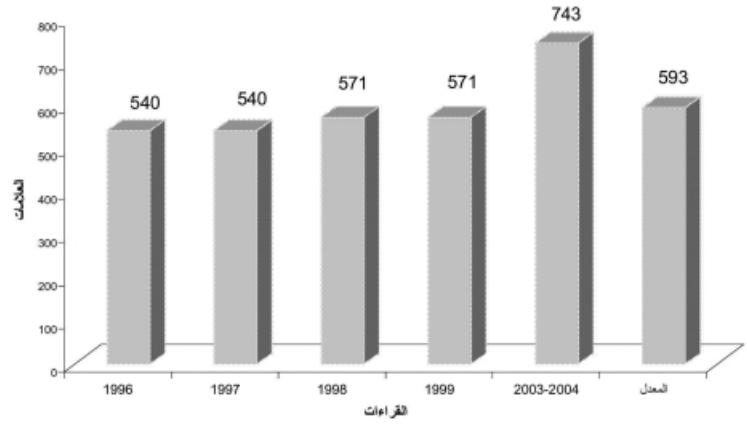

٢٠ . كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل مستمر في القراءات الخمس (من ٣٩٨ في القراءة الأولى و٤١٨ في القراءة الثالثة إلى ٥٢٦ في القراءة الخامسة . ويعد هذا التطور في المؤشر الدال على الكثافة السكانية ، إذ أن هذه المتغيرات من النوع الذي يتغير بسرعة عبر الزمن .

٢١ . إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في موعدها القانوني

انخفض هذا المؤشر إلى علامة صفر في القراءة الخامسة نتيجية انتهاء المدة القانونية لانتخاب رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي التي جرت عام ١٩٩٦ دون اجراء أية انتخابات رغم تحديدها أكثر من مرة خلال عام ٢٠٠٣ . وهذه العلامة تشير الى ضعف البناء الديمقراطي في السلطة الفلسطينية .

٢٢ . إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني

تم دمج هذا المؤشر في المؤشر السابق .

٢٣ . عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الخمس، بسبب بقاء أعداد المعتقلين السياسيين مرتفعة .

٢٤ . عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

رغم إلغاء محاكم أمن الدولة عام ٢٠٠٣ الا أنه تم محاكمة حالتين فيها، وقد طرأ تحسن في هذا المؤشر في القراءتين الأخيرتين . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٣) : بيان علامات المؤشر الرابع والعشرون في القراءات الخمس والمعدل

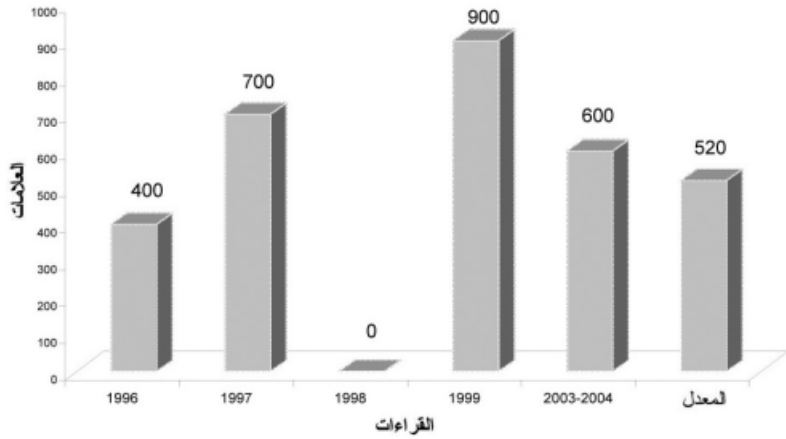

٢٥ . عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

طرأ تحسن على علامة هذا المؤشر (من ٨٩٣- ١٠٠٠) علكا انه ختى الآن لا توجد سياسة موحدة في السجون المختلفة لاجراءات الزيارة الأهلي .

٢٦ . عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الخمس بسبب كثرة المجالات التي يطلب فيها الرجوع الى أجهزة الأمن .

٢٧ . عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الأربع الاخيرة، بينما حصل في القراءة الأولى على علامة ٢٠٠ .

٢٨ . نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في القراءات الخمس . كانت أدنى علامة حصل عليها هي (٣٧ علامة) في القراءة الخامسة . وهو مؤشر ذو دلالة لتقييم الناس للسلطة وخضوعها للمساءلة . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٤): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرون في القراءات الخمس والمعدل

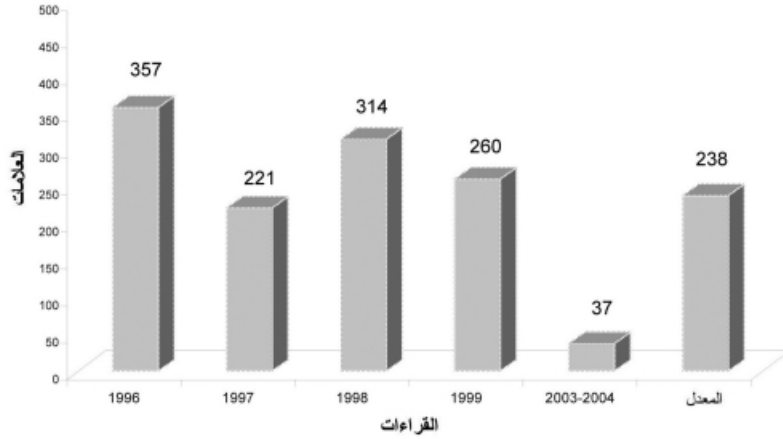

٢٩. عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات، وهي تتحسن من قراءة إلى أخرى.

٣٠. الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

تحسنت علامات هذا المؤشر بشكل مستمر خلال القراءات الخمسة، مما يدل على شعور الناس بزوال حاجز الخوف ازاء السلطة تدريجيا. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٥) : بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

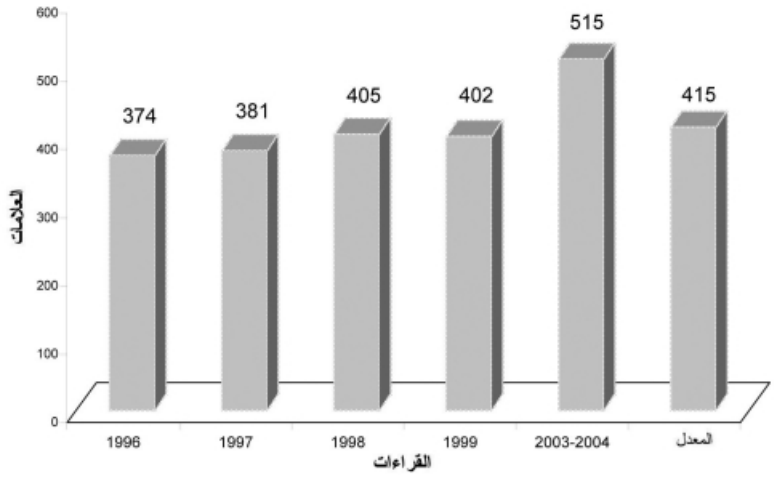

٣١. عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

بقيت علامات هذا المؤشر صفرا، فيما عدا علامة متدنية (٢٣١) حصل عليها هذا المؤشر في القراءى الثانية.

٣٢. عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة

تم دمج هذا المؤشر في القراءة الخامسة مع المؤشر رقم (٢٨).

٣٣. عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

ارتفع هذا المؤشر من جديد في القراءة الخامسة على الرغم من انخفاضه في القراءتين الثالثة و الرابعة، لكن لم يتخط علامة (٥٠٠). أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٦): بيان علامات المؤشر الثالث والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

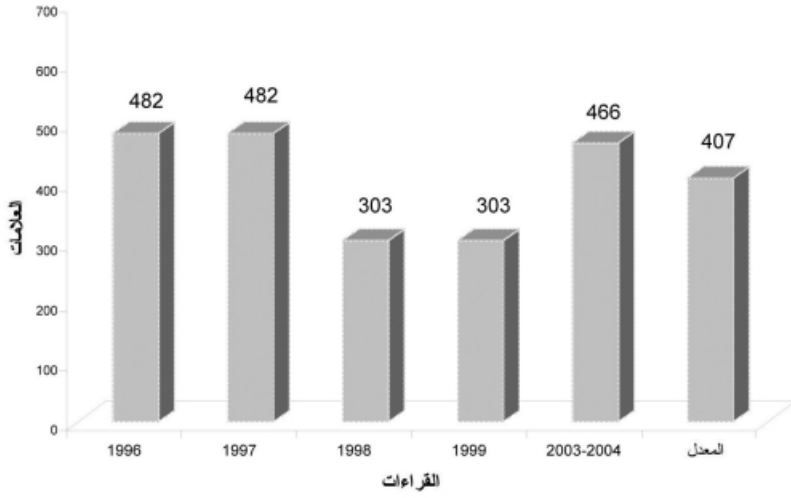

٣٤. السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

حازت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات الخمس مع الارتفاع المطرد من قراءة الى أخرى.

٣٥. تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

تشير علامات هذا المؤشر الى تحسن كبير في سياسية السلطة اتجاة منظمات حقوق الانسان بالمقارنة مع العلامة في القراءة الأولى. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٧) : بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

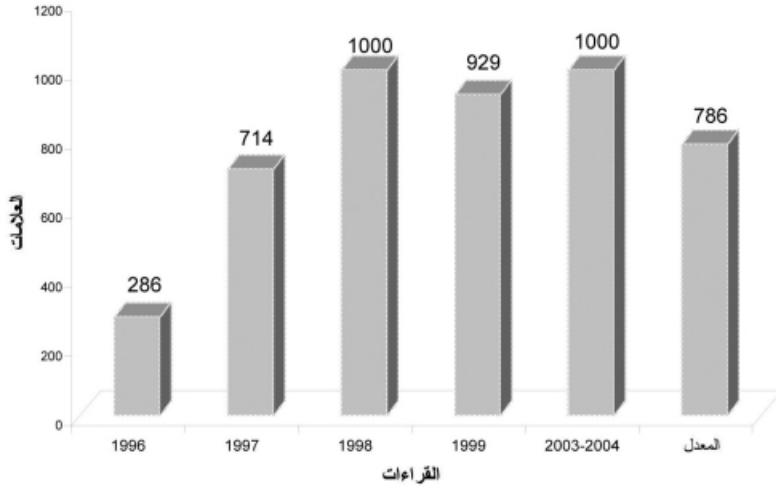

٣٦. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة

تحسنت علامات هذا المؤشر بشكل مطرد خلال القراءات الثلاث الأخيرة. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٨) : بيان علامات المؤشر السادس والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

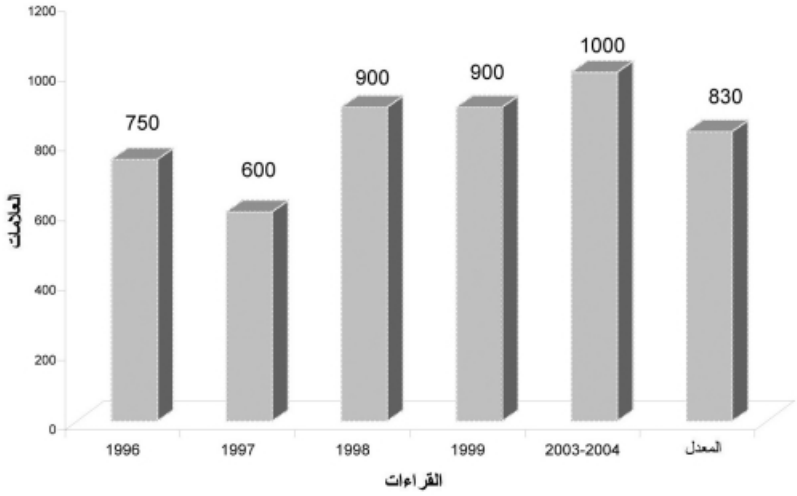

٣٧. عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة فيما عدا القراءة الثانية.

٣٨. عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

رغم الارتفاع في علامة هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة إلا أن العلامة التي حصل عليها انخفضت إلى أكثر من النصف. مما يدل أن مؤسسة الرئاسة لا تلتزم بما صادق علية المجلس التشريعي من قوانين، وفي الوقت نفسه لا تلتزم بالقواعد الدستورية النصوص عليها في القانون الأساسي. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٩) : بيان علامات المؤشر الثامن والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

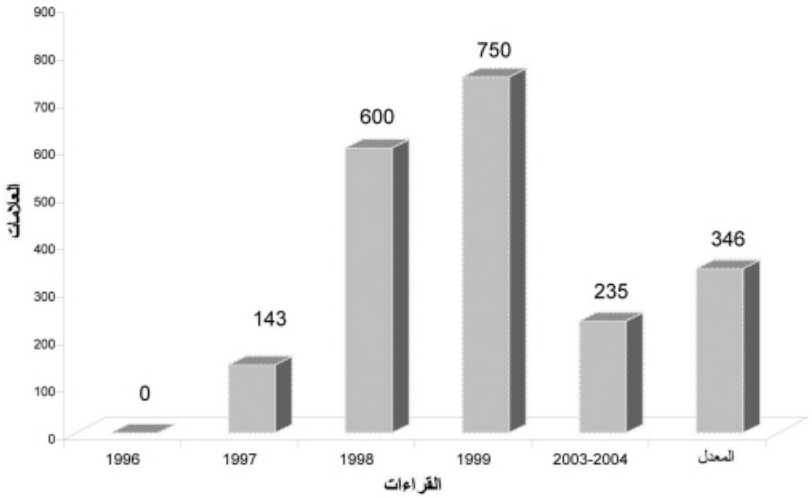

٣٩. تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

تراوحت علامات هذا المؤشر بين ٥٨٠- ٣٦٣ في القراءات الخمس ويلاحظ انخفاض العلامة في القراءتين الأخيرتين وكانت أدناها في القراءة الخامسة التي تقرأ تقييم الناس لوضع الديمقراطية عام ٢٠٠٣ ، ويمكن تفسير ذلك بتداخل مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبناء المؤسسي والعمل السياسي (المسيرة السلمية) في آن واحد عند تقييم الناس لوضع الديمقراطية في البلاد . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٠) : بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

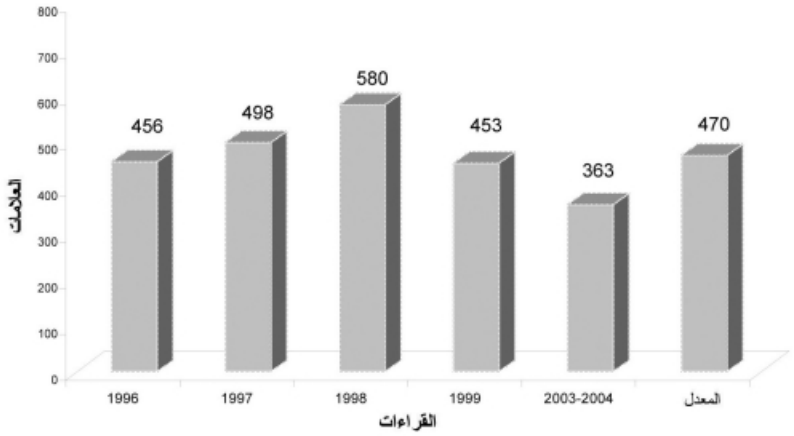

٤٠ . استخدام الواسطة في التوظيف

استمر هذا المؤشر بالتدني والانخفاض في القراءات الخامس، وتشير العلامات التي حصل عليها المؤشر إلى ازدياد ظاهرة الواسطة في التوظيف، وتجعل من هذه الظاهرة ذات أولوية على جدول مقاومة الفساد.

٤١ . تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة بالمقارنة مع العلامات التي حصل عليها في القراءات الأربع الأولى، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء هن الأكثر تضررا في أوقات الكساد الاقتصادي وازدياد البطالة ومن الإغلاق للأراضي الفلسطينية. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٣١) : بيان علامات المؤشر الواحد والأربعين في القراءات الخمس والمعدل

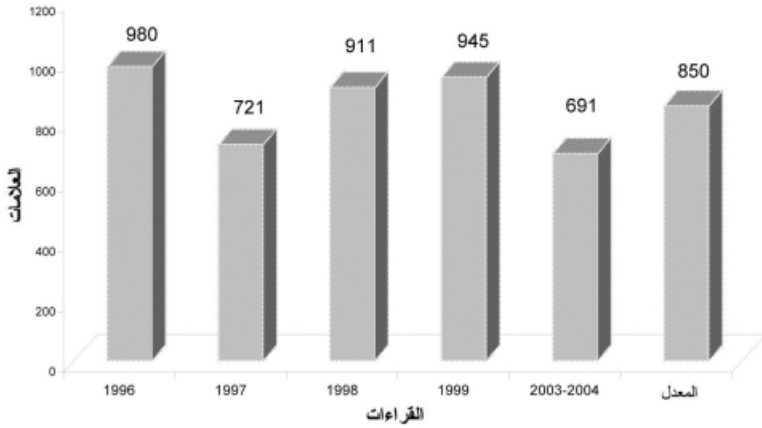

٤٢ . نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

راوحت علامات هذا المؤشر حول الأربعمائة مرتفعة بشكل عام فيما عدا القراءة الثانية .

٤٣ . نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

استمرت علامات هذا المؤشر بالبقاء في مستوى دون المتوسط ولم تتجاوز في أحسن حالاتها علامة (٥١٣) في القراءتين الثالثة والرابعة

٤٤ . تناسب أجور النساء والرجال

بقيت علامات هذا المؤشر مرتفعة خلال القراءات الخمس .

٤٥ . نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

انخفضت علامة هذا المؤشر من (٦٦٨) في القراءتين الثالثة والرابعة إلى (٨٤) في القراءة الخامسة وهي علامة متدنية جدا . ويدل هذا الانخفاض إلى فقدان مؤسسات المجتمع المدني بشقيها الأحزاب والمنظمات غير الحكومية) لركن أساس من عوامل التحول الديمقراطي ألا وهو الانتخاب . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٢) : بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات الخمس والمعدل

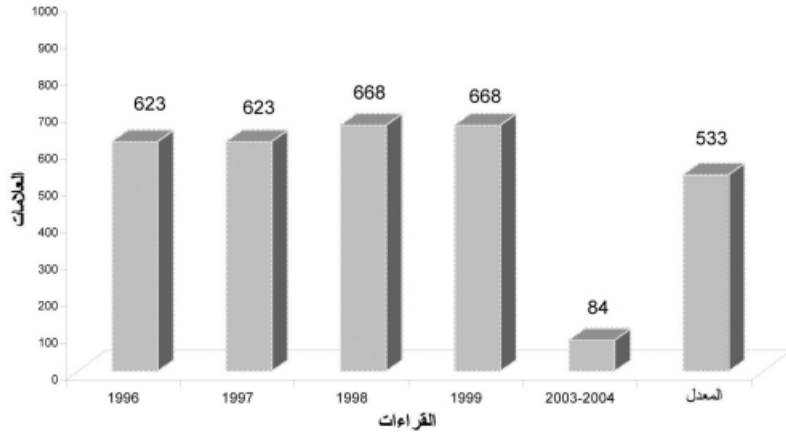

(٣) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات الخمس

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات الخمسة . كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل ، فإن هذه المقارنة مبنية على أساس الأوزان الجديدة للمؤشرات ، ويجد القارىء تفصيلات إضافية حول الأوزان القديمة والجديدة في الملحق رقم (٣).

التصنيف الأول (القطاعات)

تنقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين : المؤشرات الدالة على وسائل ، وتلك الدالة على ممارسات ، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحا عند النظر إلى العلامات التي حازت كل منها في القراءات الخمس ، وكذلك يتضح تدني علامات قطاع الممارسات لتتراوح بين (٣٣٩- ٤٤١) نقطة ، وكانت أدنى علامة حصلت عليها قطاع الممارسات في القراءة الخامسة (قراءة ٢٠٠٣) . ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد بل ارتفعت في القراءة الخامسة لتصل (١٢٤٥) وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمين القوانين قواعد قانونية تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان . انظر جدول رقم (٨) وشكل رقم (٣٣) أدناه .

جدول رقم (٨) : علامات التصنيف الأول في القراءات الخمس ومعدلها

القراءة	قطاع الوسائل	قطاع الممارسات
١٩٩٦	*١٠٣٠	٣٨٠
١٩٩٧	٩١١	٣٥٩
١٩٩٨	٧٦٩	٤٤١
١٩٩٩	٨٧٨	٤٢٤
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٢٤٥	٣٣٩
المعدل	٩٦٧	٣٨٩

شكل رقم (٣٣) : مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الخمس

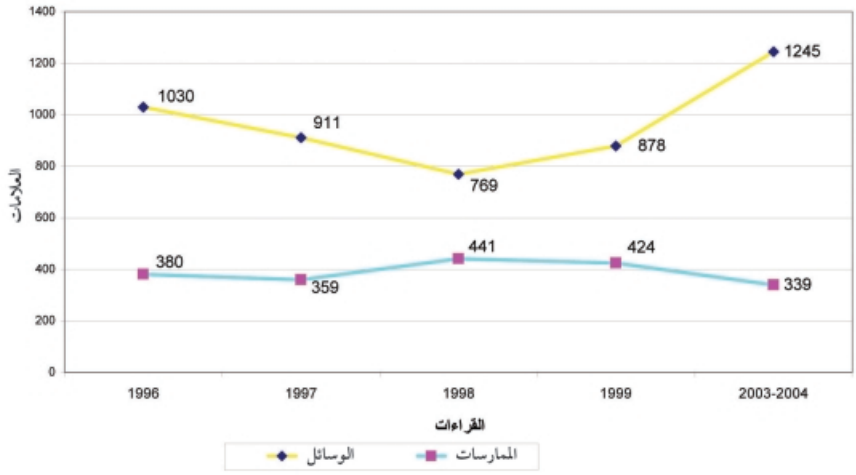

التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس، أن متوسط علامات المجالات في القراءة الخامسة (٢٠٠٣) كانت الأكثر تدنيا بالمقارنة مع القراءات الأربع السابقة. جاءت علامة المجال الاجتماعي أكثرها تدنيا، والمجال الاقتصادي أقلها تدنيا. حيث بلغت نسبة الانخفاض في المجال الاقتصادي (٣٣٪) هي الأعلى، تتبعها نسبة الانخفاض

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٦ لمزيد من الإيضاح.

في المجالين الاجتماعي والسياسي (١٨٪ لكل منهما) وربما يعود السبب في ذلك إلى الحصار والاغلاق خلال سنوات الانتفاضة الثانية . الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٣٤) أدناه يوضح هذه الصورة .

جدول رقم (٩) : علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس ومعدلها

القراءة	المجال السياسي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي
١٩٩٦	٥٩١	٤٥٦	٧٠٧
١٩٩٧	٥١٢	٤٤٤	٧٠٧
١٩٩٨	٥٠٢	٤٢٠	٨٣٤
١٩٩٩	٥٤٦	٤٤٢	٨٣٤
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٤٩	٣٦٢	٥٥٨
المعدل	٥٢٠	٤٢٥	٧٢٨

شكل رقم (٣٤) : مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الخمس

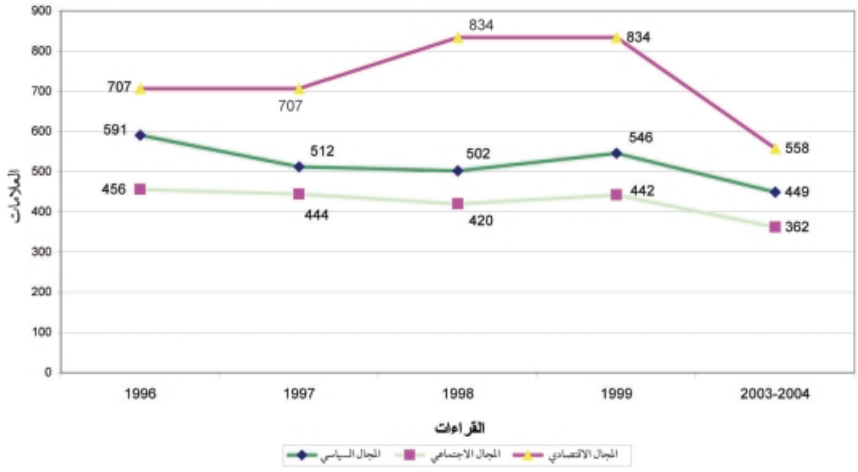

التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (١٠) إلى انخفاض كبير في العلامة التي حصلت عليها " الممارسات الاقتصادية " (٣٦٢) مقارنة مع القراءات السابقة حيث حصلت على علامة جيدة (٧٢٠)، بينما ارتفع قطاع الممارسات الاجتماعية إلى علامة (٥٥٨) أي بارتفاع ١٣٠ علامة عن القراءة السابقة و(١٨٠) عن العلامة التي حصل عليها في القراءة الأولى بالمقارنة مع العلامات السابقة . في حين بقيت علامات الممارسات السياسية منخفضة في القراءات الخمس . وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات . الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٣٥) ترسم صورة التطورات في القراءات الخمس .

جدول رقم (١٠) علامات التصنيف المزدوج في القراءات الخمس ومعدلها

القراءة للأعوام	وسائل سياسية	وسائل اجتماعية	وسائل اقتصادية	ممارسات سياسية	ممارسات اجتماعية	ممارسات اقتصادية
١٩٩٦	١٤١٩*	٨٧١	٧٠١	٣٩٤	٢٧٢	٧٢٠
١٩٩٧	١١١٠	٨٧١	٧٠١	٣٧٠	٢٥٤	٧٢٠
١٩٩٨	١٠٣٠	٧٠٧	٩٠٧	٣٧٦	٢٧٧	٧٢٣
١٩٩٩	١٠٤٠	٦٥٢	٩٠٧	٣٣٦	٤٢٩	٧٢٣
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٢٤٤			٣٣٦	٥٥٨	٣٦٢

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٦ لمزيد من الإيضاح .

شكل رقم (٣٥): مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الخمس

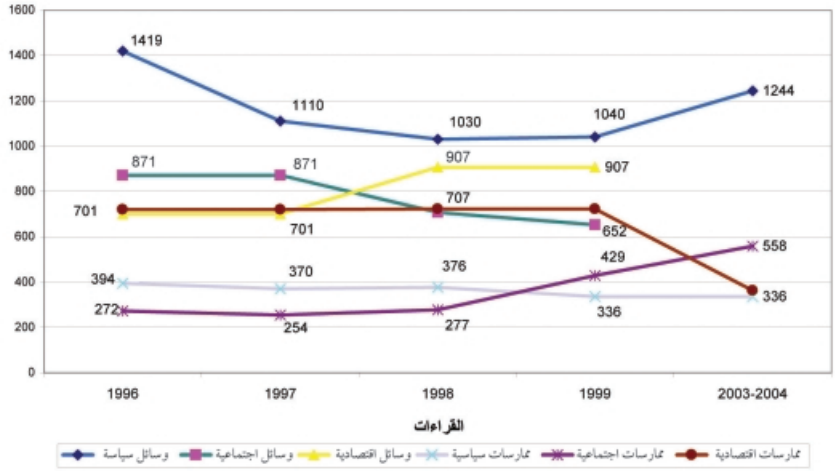

التصنيف الثالث

تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات الخمس، أي حسب القيم، أن العلامات التي حصل عليها "احترام الحريات المدنية والسياسية" تنخفض في كافة القراءات وأدناها كانت في القراءة الخامسة، بينما حافظت "حرية الصحافة والتعبير" على العلامات متقاربة في القراءات الخمس، وكانت أدنى علامة حصلت عليها "المساواة والعدالة الاجتماعية" أدنى علامة في القراءات الخمس. يظهر الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٣٦) علامات القيم في القراءات الخمس.

جدول رقم (١١) : علامات التصنيف الثالث في القراءات الخمس ومعدلها

القراءة للأعوام	الحريات المدنية	حرية الصحافة	المساواة والعدالة الاجتماعية	سيادة القانون	وجود مؤسسات قوية	العلاقة الإدارية	القضاء والمجلس التشريعي
١٩٩٦	٦١٣	٦١٢	٥٨١			٣٨٨	٨٣٦
١٩٩٧	٥٨٦	٥٥٤	٥٨٠			٤٣٢	٢٨١
١٩٩٨	٤٦٣	٦٨٢	٥٩٧			٣٩٥	٣٩٠
١٩٩٨	٥١٧	٦٨٨	٦٠١			٣٩٧	٦١٥
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٤١	٦٦١	٤٦٩	٥٣٢	٢٣٣		

شكل رقم (٣٦) : مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الخمس

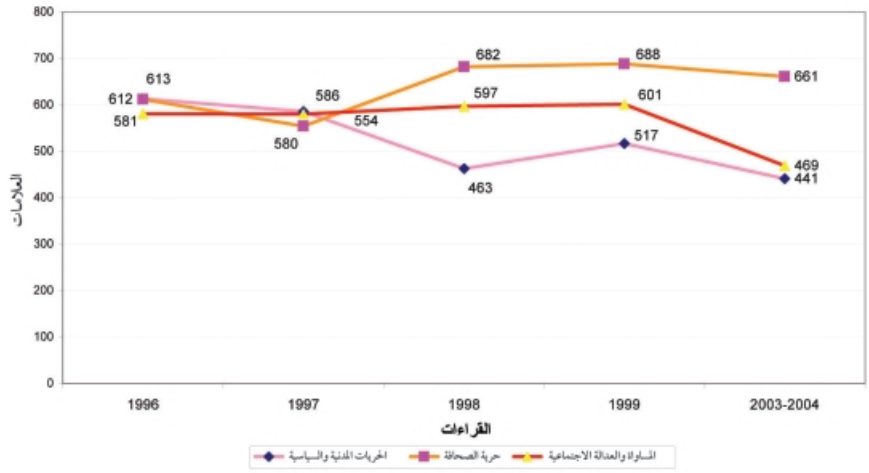

التوصيات

يظهر مقياس الديمقراطية في فلسطين للفترة قيد البحث أن النظام السياسي الفلسطيني قد حصل على علامة لا تتجاوز ٤٣٠ من أصل ١٠٠٠ علامة ممكنة، وقد فشل حتى الآن في مواجهة التحديات الأساسية التي منعته منذ تأسيسه من الانطلاق نحو تحول ديمقراطي حقيقي.

بل على العكس، إن الوضع قد ازداد سوءاً مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٦-١٩٩٧ حين بلغت علامة "المؤشر العام" أو المقياس آنذاك ٥٦٣ وكانت تلك الفترة قد شهدت انطلاقة حقيقية في النظام السياسي ابتدأت بإجراء انتخابات عامة تشريعية ورئاسية شارك فيها حوالي ثلاثة أرباع أصحاب حق الاقتراع. إن التراجع الراهن في أوضاع الديمقراطية في فلسطين يدعو للقلق الشديد ويتطلب جهداً من القيادة الفلسطينية لمراجعة الأداء السياسي السابق.

إن مراجعة إجمالية لنتائج المقياس الديمقراطي تشير إلى الاستخلاصات الرئيسية التالية:

١. إن هناك فجوة كبيرة بين تشريعات ونظم النظام السياسي وممارساته. إن السبب الرئيسي في انخفاض المقياس يعود أساساً لل علامات المنخفضة جداً التي حصلت عليها مؤشرات الممارسة فيما جاءت علامات الوسائل عالية جداً. لمعالجة هذا الخلل ينبغي الانتباه في المرحلة القادمة لتفعيل تلك الأدوات القادرة على ردم هذه الفجوة. فمثلاً، ينبغي تمكين المجلس التشريعي من أداء دوره الرقابي بشكل أكثر فاعلية. كما ينبغي بعث الحياة في هيئة الرقابة العامة عن طريق جعلها مساءلة من قبل المجلس التشريعي وعن طريق نشر تقاريرها السنوية والالتزام ببنود القانون الأساسي عند تعيين رئاستها. إن من المهم الإشارة إلى أن الفجوة بين الوسائل والممارسة قد وصلت ذروتها في تجاهل أطراف من السلطة للخروقات الصارخة المتكررة للقانون الأساسي من قبل مؤسسة الرئاسة وخاصة في تعاملها مع رئاسة الوزراء والمجلس التشريعي.

٢. إن بعض الجوانب في طبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية قد تشكل معيقاً لعملية التحول الديمقراطي. لهذا السبب حصل المجال الاجتماعي في المقياس على أقل العلامات. رغم صعوبة التعامل مع هذه المشكلة على المدى القصير، فإن هناك حاجة ماسة للاهتمام بتلك الجوانب الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

- √ العمل من أجل بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال.
- √ الاهتمام ببرامج محو الأمية.
- √ الإسراع بإجراء الانتخابات للمجالس المحلية.

- √ تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين .
- √ تفعيل نظام الخدمة المدنية ومحاربة آفة الواسطة في التعيينات .
- √ مراقبة وتنفيذ الأنظمة والإجراءات الكفيلة بعدم التمييز ضد المرأة في التوظيف والرواتب .

٣ . يظهر المقياس أن أكثر نقاط النظام السياسي الفلسطيني ضعفاً هي تلك المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة . إن وجود هذه المؤسسات الفاعلة هو شرط ضروري لأي عملية تحول ديمقراطي في فلسطين . إن مما لا شك فيه أن اعتماد النظام السياسي الفلسطيني خلال الفترة السابقة على قيادات تاريخية ذات إرث نضالي قد جعل من الممكن " شخصنة " النظام السياسي بحيث فقدت المؤسسات العامة مكانتها لحساب الشخص وجاء الولاء ، وليس الأداء والمؤهلات ، في المرتبة الأولى في التعيينات مما أضعف المؤسسات . لمواجهة هذا التحدي ، ينبغي على السلطة الفلسطينية العمل على :

١) الالتزام الأمين ببنود القانون الأساسي في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وخاصة تلك الضامنة للفصل بين السلطات .

٢) ضمان وجود مساءلة برلمانية لكافة السلطات التنفيذية بهدف تعزيز مكانة المجلس التشريعي . إن هذا يتطلب العمل على إجراء انتخابات تشريعية في أسرع فرصة ممكنة .

٣) ضمان استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في التعيينات أو التنقلات داخل هذا الجهاز الحساس . كما يجب ضمان التنفيذ الفعال لقرارات المحاكم .

ملحق رقم (١):

طرق احتساب المقياس الديمقراطي

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الأول	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ×١٠٠٠ / ١٢% (نسبة مجتمع متقدم)
المؤشر الثاني	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة ١٠٠ نقطة لكل تحقيق، تزيد العلامة ٢٥٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة.
المؤشر الثالث	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسة في القانون الأساسي وغيره من القوانين	القيمة لهذا المؤشر توزع كالآتي: ١٠٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون الأساسي والقوانين الأخرى.
المؤشر الرابع	احترام حقوق الأقليات، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين	يتم تقدير العلامة وفق نص القانون الأساسي.
المؤشر الخامس	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب معايير متعارف عليها	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.
المؤشر السادس	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات	١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.
المؤشر السابع	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف. والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.
المؤشر الثامن	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة ×١٠٠٠) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين بين × ٥٠٠) + (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة × صفر). ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام.
المؤشر التاسع	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	تحتسب القيمة كالتالي = نسبة الطعون من القرارات الكلية × ١٠٠٠ / ١٠% وإذا كانت النسبة أكبر من ١٠% يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠. إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ١٠% يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية.
المؤشر العاشر	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والقسم الثاني يتعلق بمدى تنفيذ الأحكام الصادرة، ويعطى لكل قسم من المؤشر ٥٠٠ نقطة على النحو التالي، القسم الأول: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره ٥ نقاط. والقسم الثاني: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة، وينقص بما مقداره ٢٥٠ نقطة عن كل حكم يصدر عن محكمة العدل العليا و لم ينفذ.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الحادي عشر	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٢٠%، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر. العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل ×١٠٠٠ / ٢٠%
المؤشر الثاني عشر	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة ×١٠٠٠. إذا لم يتم طرح أي من القوانين يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة.
المؤشر الثالث عشر	التسرب من المدارس	العلامة=١٠٠٠(١- نسبة التسرب إذا كانت نسبة التسرب أقل من ٥% / ٥%) إذا كانت نسبة التسرب ٥% أو أكثر فتكون العلامة صفرا.
المؤشر الرابع عشر	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	تحتسب العلامة كالتالي: نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×١٠٠٠.
المؤشر الرابع عشر	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	تحتسب العلامة كالتالي: نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×١٠٠٠.
المؤشر الخامس عشر	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	تحتسب العلامة كالتالي: (١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية. (٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق. (٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء. (٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء. ١- تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١% في نسبة الأمية. وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفرا إذا كانت نسبة الأمية ١٠% أو أعلى. ٢- اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠%، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل: ٢٥٠× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق / ٢٠ % ٣- العلامة = (نسبة الأمية بين الرجال) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين النساء إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء. أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي : العلامة = (نسبة الأمية بين النساء) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين الرجال

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
		٤- العلامة = (نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء) ×٢٥٠ نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال. أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة : العلامة = (نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال) ×٢٥٠ نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر. أما نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث.تحتسب العلامة كالتالي: النسبة ×١٠٠٠ ٥٠% (أي النسبة المثالية)
المؤشر السادس عشر	نسبة البطالة من قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥%. وعليه تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي: بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بـ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١% زيادة فوق الـ ٥%. إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥% تصبح قيمة هذا المؤشر صفرا.
المؤشر السابع عشر	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	تحتسب العلامة كالتالي: العلامة = ١٠٠٠× نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي.
المؤشر الثامن عشر	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة).	العلامة = ١٠٠٠ × ١ (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد) كثافة السكن اعتبرت كثافة السكان المثالية شخصا لكل غرفة. أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة ١٠٠٠.
المؤشر التاسع عشر	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني.	٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات العامة في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها. ٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها.
المؤشر العشرون	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد ١٠٠ حالة.
المؤشر الواحد والعشرون	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات.
المؤشر الثاني والعشرون	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين.	المتعارف عليه دوليا هو زيارة واحدة في الأسبوع، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر، وتحتسب العلامة كالتالي: معدل عدد الزيارات في الشهر × ١٠٠٠ ٤

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الثالث والعشرون	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات، وتنقص قيمته بما مقداره: و١٠٠ نقطة لوجود مجال واحد، ٣٠٠ نقطة لوجود مجالين، و٦٠٠ نقطة لوجود ثلاثة مجالات، ١٠٠٠ نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر.
المؤشر الرابع والعشرون	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب فتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا في حالة وفاة واحدة نتيجة التعذيب خلال فترة المراقبة. وتنقص العلامة ١٠٠ نقطة لكل حالة تعذيب، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات.
المؤشر الخامس والعشرون	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها	يتم أعطاء ٥٠٠ علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولا: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×١٠٠٠ + (ب) × ٥٠٠ + (أ) × صفر. نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، ب= نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما ج= نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانيا: البند الثاني العلامة= (عدد الحالات التي تم مقاضاتها) × ١٠٠٠ / عدد الحالات الكلي ويأخذ هذا المؤشر قيمة ١٠٠٠ في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات هيئة الرقابة العامة.
المؤشر السادس والعشرون	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	علامة هذا المؤشر = نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠
المؤشر السابع والعشرون	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام: أ- نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف. ب- نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف. ج- نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي:العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٥٠٠× ج)
المؤشر الثامن والعشرون	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات. وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي: عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة × ١٠٠٠ / مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة كما أن هذا المؤشر تراكمي، أي إن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر التاسع والعشرون	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ×٧٠٠ / ٥٠% وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات، وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠% من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.
المؤشر الثلاثون	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول مناطق السلطة لأسباب سياسية أو أيديولوجية.
المؤشر الواحد والثلاثون	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي: يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات. تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة عند تعرض كل ١% من المؤسسات لمضايقات. وتصبح العلامة صفرا إذا ما تعرضت ٥٠% أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات.
المؤشر الثاني والثلاثون	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع.
المؤشر الثالث والثلاثون	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص قيمته ب ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة
المؤشر الرابع والثلاثون	القدرة التشريعيةللبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي و لم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نسبة القوانين التي أقرها أو أعترض عليها رئيس السلطة ×١٠٠٠.
المؤشر الخامس والثلاثون	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: أ- جيد جدا، ب- جيد، ج- لا سيء ولا جيد، د- سيء هـ- سيء جدا. ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر السادس والثلاثون	استخدام الواسطة في التوظيف	تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×١٠٠٠. ويتم الحصول على نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة بموجب استطلاع للرأي.
المؤشر السابع والثلاثون	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	العلامة = $\frac{١٠٠٠ \times ن}{ر}$ إذا كانت ن أقل من ر العلامة = $\frac{١٠٠٠ \times ر}{ن}$ إذا كانت ن أكبر من ر ن= نسبة البطالة بين النساء. ر= نسبة البطالة بين الرجال.
المؤشر الثامن والثلاثون	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠%، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالآتي: العلامة= $\frac{\text{نسبة النساء في قوة العمل} \times ١٠٠٠}{\%٣٠}$
المؤشر التاسع والثلاثون	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	العلامة = $\frac{٥٠٠ \times (\text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات})}{\%٥٠}$ $+ \frac{(٥٠٠ \times \text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية})}{\%٥٠}$
المؤشر الأربعون	تناسب أجور النساء والرجال	$\frac{\text{معدل أجور النساء} \times ١٠٠٠}{\text{معدل أجور الرجال}}$
المؤشر الواحد والأربعون	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠ نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠
المؤشر الثاني والأربعون	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: أ- جيد جدا، ب- جيد، ج- لا سيء ولا جيد، د- سيء، هـ- سيء جدا. ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ) وهذا المؤشر يتعلق بعمل خمسة مؤسسات، ويتم احتساب العلامة للمؤشر بايجاد متوسط العلامات الخمسة
المؤشر الثالث والأربعون	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	يحصل هذا المؤشر على العلامة ١٠٠٠ في حال كانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية ٥٠%، وينخفض المؤشر ٢٠ علامة لكل ١% تنقص من نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات. ويكون محكوما بالمعادلة التالية: $١[١-(١-(\frac{ن}{٠,٥}))]$ ن = نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الرابع والأربعون	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	في حال وجود قانون يتم احتساب ٥٠٠ نقطة، وفي حالة عدم وجود يتم احتساب العلامة صفر. ويتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حالة وجود مسألة لرئيس الحكومة، كما يتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حال وجود مسائلة لرئيس السلطة
المؤشر الخامس والأربعون	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون الأساسي ينقص المؤشر ٢٥٠ علامة.
المؤشر السادس والأربعون	والأربعون: موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية	سيتم احتساب هذا المؤشر بإعطائه قيمة ١٠٠٠ نقطة وتكون قيمته صفر إذا كانت النسبة ٥٠% فأكثر. وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠% تقل عن ٥٠%
المؤشر السابع والأربعون	مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية	١٠٠٠ × (١- نسبة الذين يؤيدون إجراء الإصلاح) بحيث يخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠% زيادة في عدد المطالبين
المؤشر الثامن والأربعون	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية	وسيتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي: ١٠٠٠ × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات . ويخسر المؤشر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠% زيادة في عدد الذين يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح
المؤشر التاسع والأربعون	أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية	مصروفات الأمن / الميزانية × ١٠٠%: مصروفات الخدمات الإجتماعية/ الميزانية ×١٠٠% وتكون النسبة المقبولة هي ١ : ٩ حسب المعدل التقريبي العالمي. تكون قيمة المؤشر ١٠٠٠ إذا كانت النسبة ١ : ٩ وتكون صفرا إذا أصبحت ٩ : ٩ أو تجاوزت هذه النسبة وبهذا تخسر ١٢ نقطة لكل ١:٠إضافية في التناسب
المؤشر الخمسون	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	يبدأ هذا المؤشر ب ١٠٠٠ نقطة وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠% من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي. سيأخذ قيمة صفر في حالة أن ٥٠% من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي

ملحق رقم (٢) :

نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣

المؤشر الأول : نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

النتيجة : بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة ٢٤٪

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني : الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية

النتيجة : طرح الثقة ٢ ، الإسئلة التي نوقشت ٦٣ ، الاستجواب ٠ ، التحقيقات ٤

المصدر : النشرات المختصة بشؤون المجلس التشريعي، دائرة مقرر عام المجلس التشريعي

العلامة : ٢٥٠ نقطة

المؤشر الثالث : حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسة في القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة : بسبب غياب قانون للأحزاب يبقى النص في القانون الأساسي قابلا لأكثر من تأويل. ولهذا السبب، ولعدم وجود قانون احزاب، يحسم من علامة المؤشر ٥٠٠ نقطة

تنص المادة (٢٦) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي :

" للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية : أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون. . " .

المصدر : القانون الأساسي

العلامة : ٥٠٠ نقطة

المؤشر الرابع : احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة : النص واضح ضد التمييز

تنص المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي :

" الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة . "

المصدر : القانون الأساسي

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الخامس : أن تتم التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

النتيجة : في العام ٢٠٠٣ تم تعين ٢١ قاضياً صلح جديد، لكن كافة المصادر أفادت بعدم وجود معايير مكتوبة وواضحة للتعيينات في الجهاز القضائي

المصدر : مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، نقابة المحامين، اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٢٠٠٣

العلامة : صفر

المؤشر السادس : إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

النتيجة : قُدم لوزارة الإعلام خلال العام ٢٠٠٣ أربع طلبات لترخيص إذاعات وحصلت جميعها على ترخيص، ولم يقدم أي طلب لإنشاء محطة تلفزيونية . وبالنسبة للنشاطات الثقافية، لا توجد هناك سياسة تمنع النشاطات الثقافية بمختلف أنواعها

المصدر : وزارة الإعلام

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع : عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

النتيجة : لا يوجد إحصائية معينة . لكن منذ بدء الإنتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وقوى المعارضة تنشر مواقفها في الصحف المحلية بشكل شبه يومي

المصدر : وسائل الإعلام المختلفة

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثامن: تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

النتيجة: وفق استطلاع الرأي رقم ١١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في آذار/ مارس ٢٠٠٤ ، قال ١٤,٧٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، و قال ٣٤,١٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٤٨٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٣,١٪ رأيا حول الموضوع

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٣١٨ نقطة

المؤشر التاسع: عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

النتيجة: عدد القرارات: ٨٧٦٧

عدد الطعون: ٢٣

المصدر: تمت مراجعة ٢١ بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اختيارها عشوائيا، استجاب منها ١٦ بلدية

العلامة: ٢٦ نقطة

المؤشر العاشر: عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة

النتيجة: بلغت القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا ٢٤٤ قضية. إلا أن العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية بشقيها المدني والأمني واصلت رفض تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا وغيرها من المحاكم، فقد رفض محافظ سلطة النقد القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بالإفراج عن أموال مؤسسات الجمعيات الخيرية، كما رفضت العديد من المؤسسات الأمنية تنفيذ الأحكام الصادرة بالإفراج عن عدد من الموقوفين، ومن هذه القرارات التي لم تنفذ[١]:

١. قرار محكمة العدل العليا برام الله الصادر بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٣ القاضي بإلغاء قرار وكيل وزارة الأوقاف بفصل المواطن محمود العبادي من وظيفته كمؤذن في مسجد الفارعة.

٢. قرار محكمة العدل العليا بغزة الصادر بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣ القاضي بالإفراج عن المواطن تيسير أبو مغيصيب، مخيم البريج، والمعتقل من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية منذ ١٥/ ٧/ ٢٠٠١.

---

[١] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٣، التقرير السنوي التاسع، ص ٨٧.

٣ . قرار محكمة العدل العليا بغزة الصادر بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣ القاضي بالإفراج عن المواطن مهدي أبو سيف، مخيم البريج، والمعتقل من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية منذ شهر أب ٢٠٠٢ .

٤ . قرار محكمة العدل العليا بغزة الصادر بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣ القاضي بالإفراج عن المواطن مازن مرتجى، غزة، والمعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة منذ ٢/ ١١/ ٢٠٠٢ .

٥ . قرار محكمة العدل العليا برام الله الصادر بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٣ القاضي بإلغاء قرار وزير التربية والتعليم الصادر بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٨ بتحويل المواطن كمال عبد الفتاح محمود حنون من مدير مدرسة إلى معلم .

المصدر : مجلس القضاء الأعلى، تقرير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ٢٠٠٣

العلامة : ٥٠٠ نقطة

المؤشر الحادي عشر : نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

النتيجة : بلغ عدد المشاركين في قوى العمل ٧٩٤ ألف في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بلغ عدد المنتسبين منهم إلى نقابات مهنية ٤٧٦

المصدر : مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني عشر : نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

النتيجة : نشر مشروع قانون الصحة العامة فقط في العام ٢٠٠٣ من خلال الصحف المحلية، في حين لم ينشر ٣٧ مشروع قانون، شملت مشاريع قوانين أقرها المجلس التشريعي وأحالها إلى الرئيس، ولكن لم تتم المصادقة، ومشاريع قوانين أقرها المجلس التشريعي بالمناقشة الأولى، ومشاريع قوانين أقرها المجلس بالمناقشة العامة، ومشاريع قوانين تلقاها المجلس ولم يبدأ بمناقشتها[٢]

المصدر : المجلس التشريعي- الدائرة الإعلامية

العلامة : ٢٦ نقطة

[٢] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سابق ص . ص ٦٣-٦٧ .

المؤشر الثالث عشر : التسرب من المدارس

النتيجة : بلغت نسبة التسرب من المدارس ١٪

المصدر : وزارة التربية والتعليم العالي، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٣

العلامة : ٨٠٠ نقطة

المؤشر الرابع عشر : نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

النتيجة : تم التعامل مع هذا المؤشر كما تم التعامل معه في النسخة الأولى من المؤشر الأول حيث تم احتساب موظفي القطاع العام وموظفي الجامعات والمنظمات الأهلية والدولية، وغيرها من المؤسسات التي توفر الضمان الاجتماعي للعاملين فيها

المصدر : جميل هلال ومجدي المالكي : التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الضفة الغربية والقطاع، ماس، ونشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

العلامة : ٤٤٠ نقطة

المؤشر الخامس عشر : نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

النتيجة : بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين الذكور (من عمر ١٥ عاما فما فوق) ٩٥,٦٪ وبلغت النسبة بين الإناث ٨٦,٤٪، عدد الخريجين ذكور ٦٥٩١، عدد الخريجين اناث ٦٦٥٣ .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء، ٢٠٠٣ .

العلامة : ٣١١ نقطة

المؤشر السادس عشر : نسبة البطالة من قوة العمل

النتيجة : بلغت نسبة البطالة في قوة العمل ٣٣,٤٪ وهذا حسب التعريف الموسع للبطالة . ولكن حسب تعريف البطالة التقليدي ٢٥,٦٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٣ .

العلامة : صفر

المؤشر السابع عشر : نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

النتيجة : بلغت نسبة الأفراد (١٨ سنة فما فوق) المؤمنين صحيا ٧٤,٣٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٢ .

العلامة : ٧٤٣ نقطة

المؤشر الثامن عشر : كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

النتيجة : بلغت كثافة السكن ١,٩ شخص للغرفة الواحدة للعام ٢٠٠٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٣ .

العلامة : ٥٢٦ نقطة

المؤشر التاسع عشر : إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

النتيجة : لم تُجرَ الانتخابات العامة، علما أن موعد إجراء الانتخابات مضى عليه عدة سنوات، كما أن الرئيس عرفات تعهد بإجراء الانتخابات في كانون ثاني ٢٠٠٣ ولم تُجرَ، كما لم تُجرَ أية انتخابات محلية حتى الآن في مناطق السلطة الفلسطينية، وجميع روؤساء وأعضاء الهيئات البلدية والمحلية هم معينين .

المصدر : لجنة الانتخابات المركزية

العلامة : صفر

المؤشر العشرون : عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

النتيجة : بلغ عدد المعتقلين في عام ٢٠٠٣ بشكل تعسفي ودون تقديمهم لمحكمة ٦٤ مواطنا، كذلك يوجد ٥٠ معتقل من سنوات سابقة لا زالوا دون محاكمة

المصدر : تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٣ .

العلامة : صفر

المؤشر الواحد والعشرون : عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

النتيجة : رغم الإعلان عن الغاء محكمة أمن الدولة من قبل وزير الداخلية السابق هاني الحسن ووزير العدل السابق عبد الكريم أبو صلاح، إلا أنه سجلت حالتين تم احالة ملفاتهما إلى محكمة أمن الدولة .

المصدر : تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٣ .

العلامة : ٦٠٠ نقطة

المؤشر الثاني والعشرون: عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

النتيجة: عدد الزيارات المسموح بها ومواعيدها ليس موحدا أو محددا مركزيا، إذ يختلف من سجن إلى آخر. الحد الأدنى هو مرة واحدة كل أسبوعين، والأقصى رسميا مرتين في الأسبوع، ومدة الزيارة تتراوح بين نصف ساعة إلى "غير محددة"، وتمنع عن البعض وتسمح بشكل إضافي لآخرين، كما أن هناك تحديدا لعدد الزوار في بعض السجون (٤-٥ أشخاص) في حين غيرة محدد عدد الزوار في سجون أخرى. هناك مزاجية فيما يتعلق بتوفير المعلومات بخصوص الزيارات.

المصدر: مدراء سجون، ومسئولون في أجهزة أمنية أخرى

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثالث والعشرون: عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

النتيجة: تبين أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات.

المصدر: مكاتب وزارة الداخلية في الضفة والقطاع

العلامة: صفر

المؤشر الرابع والعشرون: عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

النتيجة: تم التبليغ عن٥٥ حالة تعذيب وسوء معاملة، كما بلغ عن حالتي وفاة

المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٣.

العلامة: صفر

المؤشر الخامس والعشرون: نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها

النتيجة: وفق استطلاع الرأي رقم ١١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس ٢٠٠٤، ٨٤,٣٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ٧,٤٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٨,٤٪. أما بالنسبة لعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها فبلغت الصفر

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وقد تمت مراجعة هيئة الرقابة العامة(رام الله)، وهيئة الرقابة العامة(غزة). ولم تبد أي تعاون

العلامة: صفر

العلامة: ٣٧ نقطة

المؤشر السادس والعشرون : عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

النتيجة : عدد الجوازات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٣ هي ٢٨٣٨٤٢ . عدد الطلبات المقدمة حسب نفس المصادر ولنفس الفترة : ٢٨٣٨٤٢ .

المصدر : وزارة الداخلية – رام الله

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع والعشرون : الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

النتيجة : بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٤٩ , ٨٪ ، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٤٦,٩٪ ، والذين لا رأي لهم ٣ , ٣٪

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، استطلاع الرأي رقم ١١ آذار / مارس ٢٠٠٤

العلامة : ٥١٥ نقطة

المؤشر الثامن والعشرون : عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

النتيجة : وزارة الداخلية لا تستقبل طلبات تشكيل أحزاب جديدة بسبب عدم إقرار قانون الأحزاب من قبل المجلس التشريعي

المصدر : وزارة الداخلية

العلامة : صفر

المؤشر التاسع والعشرون : عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

النتيجة : هناك عشرات الصحف والمجلات التي تحمل تراخيص في مناطق الضفة والقطاع بعضها صدر وتوقف عن الصدور وما زال يحمل تصريح الصدور من وزارة الإعلام وبعض هذه الصحف والمجلات توزع على نطاق محدود . أما الصحف التي توزع يوميا وأسبوعيا بشكل تغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة منها ثلاثة صحف يومية هي القدس والأيام والحياة الجديدة ، وصحيفة أسبوعية معارضة هي الرسالة .

المصدر : المكتبات ، مراكز توزيع الصحف في المدن

العلامة : ٤٦٦ نقطة

المؤشر الثلاثون: السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

النتيجة: لا توجد أية قيود على إدخال أي مطبوعة ترد من الخارج باستثناء مع ما يتنافى مع الحياء العام، فالسلطة الفلسطينية لا تمانع بإدخال المطبوعات. ولكن بعض العقبات تضعها سلطات الاحتلال.

المصدر: وزارة الإعلام، المكتبات

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الواحد والثلاثون: تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

النتيجة: لم تقدم أي شكوى من مؤسسات حقوق الإنسان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تفيد بتعرضها لضغوط أو مضايقات من السلطة الفلسطينية.

المصدر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني والثلاثون: عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة

النتيجة: لم تسجل أي حالة منعت فيها المظاهرات والمسيرات في عام ٢٠٠٣

المصدر: وزارة الداخلية

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثالث والثلاثون: عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

النتيجة: في أواخر العام ٢٠٠٢ منعت صحيفة الرسالة من الصدور، وعادت للصدور بقرار من محكمة العدل العليا في شهر نيسان ٢٠٠٣. ولكن لم يتم إعادة المعدات والاجهزة التي صودرت عند الإغلاق من قبل الشرطة الفلسطينية، بحجة تلفها جراء القصف الإسرائيلي لمقرات الشرطة الفلسطينية.

المصدر: وزارة الاعلام، صحيفة الرسالة

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الرابع والثلاثون : القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

النتيجة : أقر المجلس التشريعي ٤ قوانين في العام ٢٠٠٣ تمت المصادقة عليها ، في حين لم يصادق رئيس السلطة التنفيذية على ثلاثة عشر قانونا مقرا من المجلس التشريعي ومحالة إليه .

المصدر : المجلس التشريعي الفلسطيني ، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٢٠٠٣

العلامة : ٢٣٥ نقطة

المؤشر الخامس والثلاثون : تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن الناس يقيمون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي : فقد منح ١,٥٪ علامة جيد جدا ، و٢١,٨٪ علامة جيد ، وقيم ٢٥,٦٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة ، في حين أعطى ٢٥,٣٪ سيء ، و٢٢,٤٪ سيء جدا ، و٣,١٪ لا أعرف

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٣٦٣ نقطة

المؤشر السادس والثلاثون : استخدام الواسطة في التوظيف

النتيجة : أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ١١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى : أن ٧٧,١٪ من المستجوبين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) " أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير " ، ورأى ١٦,٥٪ أنها " تتم بالواسطة أحيانا " ، ورأى ٢,١٪ أنها " تتم دون واسطة " ، و٣,٣٪ قال انه لا يوجد " لديه تجربة يعرف عنها " ، ١٪ لا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- استطلاع الرأي رقم ١١

العلامة : ٥٦ نقطة

المؤشر السابع والثلاثون: تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

النتيجة: بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأراضي الفلسطينية (١٥ سنة فما فوق) ٢٦,٩٪، وبين الإناث ١٨,٦٪.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٣

العلامة: ٦٩١ نقطة

المؤشر الثامن والثلاثون: نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

النتيجة: بلغت نسبة النساء من قوة العمل ١٣,٦٪.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٣

العلامة: ٤٥٣ نقطة

المؤشر التاسع والثلاثون: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

النتيجة: أ- **الوزارات:** نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ١٥٪.

ب- **الجمعيات والمنظمات الأهلية:** بلغت نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الخاصة.

بلغت هذه النسبة ٢٥,٢٪

المصدر: لم تتوفر معلومات من وزارة شؤون المرأة، وديوان الموظفين العام. لذا تم الاستناد إلى المعلومات التي اعتمد عليها المؤشر الديمقراطي الفلسطيني ١٩٩٧-١٩٩٨ (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية). وبالنسبة للجمعيات والمنظمات الأهلية فقد اعتمدنا على نتائج مسح بالعينة على المؤسسات الخاصة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٤٠٢ نقطة

المؤشر الأربعون: تناسب أجور النساء والرجال

النتيجة: بلغ معدل الأجور اليومية (بالشيكل) حسب الجنس كما يلي: ذكور ٦١,٥ إناث ٥٣,٨

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٣.

العلامة: ٨٧٤ نقطة

المؤشر الواحد والأربعون : نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

النتيجة : أ- **الأحزاب :** لم تجر أي من الأحزاب والقوى الفلسطينية انتخابات لهيئاتها العامة خلال العام ٢٠٠٣ .

ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تنتخب قياداتها نحو ١٦,٧٪ .

المصدر : مسح بالعينة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لعام ٢٠٠٣

العلامة : ٨٤ نقطة

المؤشر الثاني والأربعون : تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام رقم ١٣ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حول تقييم أداء خمسة مؤسسات عامة، أن الأغلبية ترفض اعطاء تقييم إيجابي لأداء هذه المؤسسات. وهي المجلس التشريعي الفلسطيني حصل على العلامة ٤٣٤ ، فيما حصلت الحكومة الفلسطينية على العلامة ٤٤٧,٥ ، وحصلت السلطة القضائية على العلامة ٤٦٢ ، وحول تقييم أداء عمل الشرطة والأجهزة الأمنية فقد حصلت على العلامة ٤٦٠ ، وكان تقييم أداء الرئاسة الأعلى حيث حصلت على ٤٨٥,٣

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٤٥٨ نقطة

المؤشر الثالث والأربعون : نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

النتيجة : خلال العام ٢٠٠٣ لم تجر انتخابات عامة أو انتخابات محلية في الأراضي الفلسطينية .

العلامة : صفر

المؤشر الرابع والأربعون : وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المسائلة

النتيجة : تم إقرار القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام ٢٠٠٣ ، ويضمن هذا القانون مسائلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي . لكن يفتقر هذا القانون لإي نوع من المسائلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي .

المصدر : الوقائع الفلسطينية

العلامة : ٧٥٠ نقطة

المؤشر الخامس والأربعون : خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

النتيجة : شهد عام ٢٠٠٣ العديد من الخروقات من قبل السلطة التنفيذية للقانون الأساسي ومن هذه الخروقات :

١ . إنشاء مجلس الأمن القومي ومنحه صلاحيات واسعة دون سند قانوني في القانون الأساسي .

٢ . استمرار محافظ سلطة النقد بممارسة مهام عمله منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي ، وفقاً لأحكام المادة (٩٣) من القانون الأساسي .

٣ . استمرار رئيس هيئة الرقابة العامة بممارسة مهام عمله منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي ، وفقاً لأحكام المادة (٩٦) من القانون الأساسي .

٤ . عدم مصادقة الرئيس على العديد من القوانين وهي (مشروع قانون واجبات وحقوق النواب ، مشروع قانون معدل لقانون الموصفات والمقاييس رقم ٦ لسنة ٢٠٠٠ ، مشروع قانون معدل لقانون سلطة النقد الفلسطينية رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، مشروع قانون معدل لقانون اللوازم العامة رقم ٩ لسنة ١٩٩٨ ، مشروع قانون معدل لقانون تشجيع الإستثمار رقم ١ لسنة ١٩٩٨ ، مشروع قانون معدل لقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ ، مشروع قانون الطفل الفلسطيني) .

المصدر : المجلس التشريعي الفلسطيني ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة : صفر

المؤشر السادس والأربعون : موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية

النتيجة : بلغت نسبة اعتماد الميزانية الحكومية على مصادر خارجية ٣٣٪ في العام ٢٠٠٣ . وقد شملت الميزانية الحكومية النفقات الجارية والنفقات التطويرية .

المصدر : مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٤

العلامة : ٣٤٠ نقطة

المؤشر السابع والأربعون : مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ما يلي : أن ٩١,١٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء أصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات واجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية . و٧,٣٪ تعارض هذه الدعوات ، وأجاب ١,٥٪ من المستجوبين بلا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ١٠٠ نقطة

المؤشر الثامن والأربعون : تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة : أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ١١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى : أن ٢٤,٥٪ من المستجوبين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه . ورأى ٦٩,٣٪ من المستجوبين أن الحكومة لم تتمكن من أجراء الإصلاحات السياسية ، وأجاب ٦,١ بلا رأي ولا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٢٥٠ نقطة

المؤشر التاسع والأربعون : أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية

النتيجة : بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٣ على الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، شؤون الأسرى ، العمل ، شؤون المرأة) ٤٣١,٠٠٧ مليون دولار ، فيما بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية على المؤسسة الأمنية ٣٦٣,٤٥٧ مليون دولار في العام المذكور .

المصدر : قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤

العلامة : ٢٦٤ نقطة

المؤشر الخمسون : سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٢ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في حزيران ٢٠٠٤ التالية : أن ٧٦,٦٪ من المستجوبين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٢٣,٢٪ بتوفر الأمن الشخصي ، وقال ٠,٢٪ أنهم لا يعرفون.

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : صفر .

ملحق رقم (٣) :

جدول بعلامات المؤشرات الخمس وأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٢٥	٢٥
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	٠,٠٢	٠,٠٢٥	٥	٦,٢٥
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	٠,٠٤٤	٠,٠٣٥	٢٢	١٧,٥
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	٠,٠٤٢	٠,٠٣٥	٤٢	٣٥
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٠,٠٣٨	٠,٠٣٥	٠	٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	٠,٠٢٧	٠,٠٢٢	٢٧	٢١,٥
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٠,٠١٩	٠,٠١٣	١٩	١٢,٥
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	١٣,٠٣٨	٧,٩٥
٩	عدد المحامين	٠,٠٢		٩,٢	
١٠	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	٠,٠١١	٠,٠١٥	٠,٢٨٦	٠,٣٩
١١	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	٠,٠١	٠,٠٢٦	٥	١٣
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٠,٠١١	٠,٠١٠	١١	١٠
١٣	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	٠,٠٣٦	٠,٠١٥	٠,٩٣٦	٠,٣٩

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
١٤	التسرب من المدارس	٠,٠٢٦	٠,٠١٨	٢٠,٨	١٤,٤
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٠,٠٢٣	٠,٠١٣	١٠,١٢	٥,٥
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٠,٠٢٧	٠,٠٢٠	٨,٩٣٧	٦,٦٢
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للصحة والشؤون الاجتماعية	٠,٠٢٧		٢٣,٦٥٢	
١٨	نسبة البطالة من قوة العمل	٠,٠٥٣	٠,٠٢٦	٠	٠
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٠,٠٢٥	٠,٠١٩	١٨,٥٧٥	١٣,٧٤٥٥
٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٠,٠٤٧	٠,٠٣٢	٢٤,٧٢٢	١٦,٨٣٢
٢١	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٠,٠٤٣	٠,٠٣٣	٠	٠
٢٢	دمج مع ٢١			٠	
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠,٠٢	٠,٠٣٦	٠	٠
٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٠,٠١٩	٠,٠٣٢	١١,٤	١٩,٢
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	٠,٠١٦	٠,٠١٣	١٦	١٢,٥
٢٦	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠	٠
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٠,٠٢١	٠,٠٢٠	٠	٠
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	٠,٠٤	٠,٠١٠	١,٤٨	٠,٣٧
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٠,٠١٥	٠,٠١٤	١٥	١٤
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٠,٠٢١	٠,٠١٥	١٠,٨١٥	٧,٧٢٥
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠	٠
٣٢	دمجت مع ٢٨			٠	
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٠,٠١٩	٠,٠١٥	٨,٨٥٤	٦,٩٩

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٠,٠١٨	٠,٠١٦	١٨	١٦
٣٥	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٠,٠٢٢	٠,٠٢١	٢٢	٢١
٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٠,٠١٩	٠,٠١٥	١٩	١٥
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	٠,٠١٩	٠,٠١٨	١٩	١٨
٣٨	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي و لم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٤,٢٣	٣,٧٦
٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٠,٠١٩	٠,٠١٢	٦,٨٩٧	٤,٣٥٦
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	٠,٠١٣	٠,٠١٠	٠,٧٢٨	٠,٥٦
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٠,٠١١	٠,٠١٠	٧,٦٠١	٦,٩١
٤٢	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٠,٠١١	٠,٠٢٠	٤,٩٨٣	٩,٠٦
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٠,٠١١	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٤,٨٢٤
٤٤	تناسب أجور النساء والرجال	٠,٠١١	٠,٠١٢	٩,٦١٤	١٠,٤٨٨
٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٠,٠١٢	٠,٠١٠	١,٠٠٨	٠,٨٤
		١,٠٠٠		٤٦٧,٣	